الفصل الثالث

قيام اتحاد الجنوب العربي

١١ فبراير ١٩٥٩م

الفصل الثالث

قيام اتحاد الجنوب العربي ١١ فبراير ١٩٥٩م

الظروف التي دفعت حكام المحميات إلى قبول الاتحاد:

كان اندفاع حكام المحميات في بداية سنة ١٩٥٨م إلى مشروع الاتحاد الفيدرالي، بعد أن ظلوا لمدة طويلة يتلكأون في قبوله، أمرًا قد يبدو مثيرًا للدهشة، لكن بمجرد النظر إلى الظروف المحيطة بذلك الاندفاع، سنلاحظ ما يبدد تلك الدهشة، فتطورات الأحداث السياسية التي كانت تجري في ذلك الوقت داخل المحميات وخارجها، كانت كلها تقريبًا تسير بصورة معاكسة لرغبات حكام المحميات، والأكثر من ذلك فقد هددت مستقبلهم السياسي بالخطر، ولذلك وجدوا في إعادة النظر في مواقفهم السابقة من المشروع الاتحادي، أفضل خيار ممكن لوقف تلك التهديدات والمخاطر الناجمة عن تلك التطورات، التي كان أبرزها:

أولاً - اشتداد حركة الانتفاضات القبلية:

لقد تسببت الانتفاضات القبلية التي انتشرت في معظم مناطق المحميات، في متاعب وخسائر كبيرة لحكام المحميات، وأضعفت كثيرًا سلطاتهم الهشة على مناطقهم، والأخطر من ذلك كله أن تلك الانتفاضات كانت في خلال تلك المدة في اتساع مستمر، فمإن يتمكن هؤلاء الحكام- بالاعتماد على المساندة العسكرية البريطانية- من إخماد بعض تلك الانتفاضات والتمردات، حتى تظهر غيرها في مناطق أخرى .

ولأسباب عدة، بلغت موجة الانتفاضات القبلية ذروتها في سنة ١٩٥٧م، ففضلاً عن الدوافع الداخلية لتلك الانتفاضات، وكذلك الدعم المالي والعسكري الذي كانت تقدمه لها حكومة الإمام أحمد، وكذلك التحريض الذي كان يقوم به برنامج "صوت الجنوب" الذي افتتحته مجموعة من المعارضين الجنوبيين في

إذاعة صنعاء[١]، فقد منح الانتصار المصري في حرب السويس سنة **١٩٥٦م**، قبائل المحميات طاقة هائلة من الإرادة والحماس، أسهم بشكل أو بآخر في تصعيد حدة تلك الانتفاضات وتوسيع دائرتها، فبعد الانتفاضة التي شهدتها إمارة **الضالع** في شهر يناير **١٩٥٧م**[٢]، بقيادة عدد من مشايخها، بينهم محمد فضل الشاعري وحسين صالح المحرابي، امتدت الانتفاضات القبلية لتشمل مناطق **القطيبي**، **وردفان** المجاورة للضالع، بزعامة سيف حسن القطيبي وسيف مقبل وراجح غالب لبوزة[٣]، وإلى قبائل **مكيراس** في شمال سلطنة العواذل التي كان يقودها الشيخ سالم الدماني، وقبائل **العوالق السفلى**، التي كان يقودها الشيخ مقبل باعزب، والشيخ محمد بن فريد الشمسي، واضطربت الأوضاع في منطقة **دثينة** ففضلاً عن المقاومة التي كان يقوم بها رجال الشيخ حسين عبدالله المجعلي، دخل السيد ناصرعلوي السقاف والشيخ علي عبدالله الصالحي أبرز زعماء دثينة في نزاع مع البريطانيين بسبب رفضهما توقيع اتفاقية الاستشارة[٤].

وبسبب المدى الذي ذهبت إليه الانتفاضات القبلية في تلك السنة فقد انتاب السلطات الحاكمة في الجنوب قلق شديد من تداعياتها يفوق أي وصف، وبصرف النظر عن الدوافع والأسباب التي كانت تقف وراء تلك الانتفاضات القبلية، فقد كان اتساعها يعكس في كل الأحوال إخفاق زعماء المحميات والبريطانيين في السيطرة على أمور تلك القبائل، على الرغم من أنهم عملوا كل ما يمكنهم عمله لتحقيق تلك الغاية، ففضلاً عن توظيف كل التشكيلات العسكرية العاملة في المحميات لإخماد تلك الانتفاضات، اعتمد البريطانيون

---

(١) د. إبراهيم خلف العبيدي: تاريخ الحركة الوطنية في جنوب اليمن (١٩٤٥- ١٩٦٧م)، جامعة بغداد، ١٩٧٩م، ص٣٣٨.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, PP. 47-48.

(٣) بيان تجمع القبائل الجنوبية في صنعاء إلى الشعب العربي في جنوب اليمن، فبراير ١٩٦٣م.

(٤) محمود الشرقاوي: كفاح الجنوب العربي، ص ٨.

كثيرًا على الطائرات العسكرية، لا سيما في إمارة بيحان إذ قصفت تلك الطائرات مرات كثيرة وبعنف شديد المناطق الواقعة بين "نجد مرقد " و"حريب" وكذلك منطقة "منوا" التي كان يلجأ إليها جنود الإمام الذين كانوا يساندون رجال القبائل الثائرة(١).

وعلى الرغم من أن المحمية الشرقية كانت أقل اضطرابًا قياسًا بالمحمية الغربية، إلا أن المناخ العام في سنه ١٩٥٧م، أشاع الكثير من القلاقل في نواحيها، ففي فبراير من تلك السنة شنت قبيلة "المناهيل" في شمال حضرموت، بمساندة عدد من رجال قبائل "المهرة" عددًا من الهجمات والغارات على مناطق ثمود وشمال حضرموت(٢). واكتسب التوتر في المحمية الشرقية في تلك السنة بعدًا خطرًا عندما امتد إلى المؤسسات الحكومية، ففي ديسمبر ١٩٥٧م، تمرد الجيش النظامي في المكلا، احتجاجًا على عدم مساواة مرتباته بجيش البادية الحضرمي، فاعتصم جنوده في بداية الأمر في ثكناتهم، ثم خرجوا في مساء ذلك اليوم وطافوا بشوارع المدينة وهم يرددون الأناشيد الحماسية(٣)، وكاد ذلك الحادث أن يتحول إلى انتفاضة عارمة في المكلا، لولا التدخل السريع للسلطان القعيطي، والمستشار البريطاني.

وما أن تمت السيطرة، بشق الأنفس، على معظم الانتفاضات القبلية، التي عمت المحميات في سنة ١٩٥٧م، حتى تجددت بعضها، وظهرت أخرى في بداية سنة ١٩٥٨م، فقبائل آل "مجوّر" في العوالق أعلنت الثورة على السلطات الحاكمة في يناير من تلك السنة(٤)، وفي الوقت نفسه اضطربت أوضاع سلطنة يافع السفلى، وتجددت التمردات القبلية في معظم إمارة الضالع، وفي غضون

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٥٩)، ٢٠ يناير ١٩٥٧م .
(٢) المرجع نفسه: العدد (٨٦٣)، ١٧ فبراير ١٩٥٧م.
(٣) محمد جبريل: المرجع السابق، ص ٤٥ .
(٤) المرجع نفسه، ص ٤٦.

ذلك، لعبت القوى السياسية والنقابية في عدن هي الأخرى دورًا مؤثرًا في تأجيج أعمال المقاومة القبلية في المحميات[١]، فعلى الرغم من اختلاف الأهداف السياسية بين تلك القوى القبلية وتلك الأحزاب، إلا أنها كانت تلتقي عند قاسم مشترك واحد، هو معارضتها لحكم سلاطين المحميات وأمرائها.

وعلى أية حال، فعلى الرغم من كثرة تلك الانتفاضات والتمردات القبلية التي شهدتها المحميات في تلك المدة، واتساعها، وتعلقها العاطفي بحركة المد القومي العربي التي كان يقودها عبد الناصر، إلا أنها كانت أعمالاً معزولة عن بعضها البعض، ولم تحركها بالدرجة الرئيسة أبعاد وأهداف سياسية وطنية، وإنما عوامل وأسباب محلية بحتة، وفي حالات كثيرة شخصية. وباختصار فقد كانت تلك الانتفاضات تعدّ مقاومة قبلية عفوية، تفتقر إلى الوعي والتنظيم، ولذلك كانت تتم السيطرة عليها في النهاية، إما من خلال تلبية بعض مطالب زعمائها، و إما من خلال إجبارهم على مغادرة مناطقهم وتنصيب آخرين بدلاً عنهم موالين للبريطانيين.

ومع كل ذلك، فقد كان لتلك الانتفاضات القبلية، تأثير مهم في الأحداث التي شهدتها المحميات، فمن جهة أسهمت في تعزيز علاقة حكام السلطنات والإمارات بالبريطانيين، ودفعت بالعديد منهم - لا سيما الذين كانت مناطقهم أكثر عرضة لمثل تلك الانتفاضات والتمردات، مثل أمير الضالع، وشريف بيحان- إلى اتخاذ مواقف إيجابية تجاه مشروع الاتحاد الفيدرالي، ومن جهة أخرى شكلت تلك الانتفاضات- بما اكتسبته من خبرة في أساليب القتال والمقاومة، وبما امتلكته من رصيد في أعداد الرجال الغاضبين على حكم السلاطين والبريطانيين- أرضية ممهدة لقيام الثورة المسلحة التي شهدها جنوب اليمن في وقت لاحق.

---

(١) طالب المؤتمر العمالي في عدن، في إحدى رسائله إلى محمد عيدروس، بضرورة التشاور، وتوحيد قوى الجميع، لمقاومة الاتحاد.

ثانيًا - خروج بعض الحكام عن الطاعة:

كان التفاعل الإيجابي الذي أظهره عدد من رموز الحكم في المحميات مع الأحداث والتحولات السياسية التي كانت تدور في الخارج، قد ضاعف من الأخطار التي أصبحت تهدد الوضع القديم في المحميات، فانحسار الاستعمار على الصعيد العالمي، في ظل نمو الشعور القومي العربي الناتج عن تدافع الأحداث في مصر، دفعهم إلى تبني بعض المواقف السياسية الوطنية، ومعارضة عدد من الإجراءات والسياسات البريطانية في سلطناتهم.

فسلطان لحج **علي عبد الكريم** الذي شدته تلك التحولات السياسية، أخذ يبتعد بمواقفه السياسية عن البريطانيين، ويربط مستقبله بقضية القومية العربية، على أمل أن يكون قائدًا للجنوب العربي المتحد[١]. وانطلاقًا من ذلك التوجه قرب إليه قيادة الرابطة التي كانت لها ميول قومية عربية، ولها في الوقت نفسه علاقات غير ودية بالبريطانيين، فأصبح محمد علي الجفري زعيم الرابطة، وخريج الأزهر، مستشارًا خاصًا للسلطان علي عبد الكريم ورئيسًا للمجلس التشريعي للسلطنة في منتصف الخمسينيات، كما تقلد آخرون من قيادة الرابطة مواقع مهمة أخرى في السلطنة، واكتسب اهتمام سلطان لحج بقيادة الرابطة بعدًا خطرًا، كونه تم بعد أن تأزمت علاقة الرابطة بالبريطانيين، وأبعدت قيادتها قسرًا من عدن، فمنذ ذلك الحين تدهورت علاقة البريطانيين بسلطنة لحج، وزاد من حدة ذلك التدهور، تخوف البريطانيين من أن يكون للمصريين يد في الخطوات التي اتخذها سلطان لحج، فسلطنة لحج كانت الوحيدة بين محميات الجنوب التي كان للمصريين فيها حضور مباشر، فنصف معلمي مدارسها تقريبًا جلبهم السلطان من مصر[٢]، دون إذن السلطات البريطانية، التي كانت حينها تكن عداء شديدًا للقيادة المصرية.

---

(١) King: Imperial outpost - Aden, pp. 60-61.

(٢) Ibid, p. 60.

كما تأثر نائب سلطنة يافع السفلى **محمد عيدروس** هو الآخر بأفكار رابطة أبناء الجنوب، وبالمد القومي العربي، وأسهمت الأيام التي قضاها في القاهرة، بعد حضوره السوق العالمية للقطن في لندن سنة **١٩٥٦**[١]. في زيادة انجذابه إلى ثورة مصر، وشخصية زعيمها جمال عبدالناصر، فعاد إلى سلطنته بعد ذلك وهو مشحون بالمشاعر العربية، وبالعداء للبريطانيين، فأصر على أنه لا يحق لهم إقحام أنفسهم في شؤون سلطنته، أوفي أعمال "اللجنة" التي كانت تشرف على مشاريع الزراعة والري في أبين[٢]، كما أصر على رفع أسعار القطن الذي كان يذهب إلى بريطانيا، بحجة أن السعر القديم لا يساوي شيئًا مع الأسعار الحقيقية للقطن التي وجدها في لندن[٣].

ونجح البريطانيون في نهاية **١٩٥٧**م، بعد أن بلغت علاقتهم بمحمد عيدروس إلى حد خطر، في تحريض عدد من أعضاء مجلس السلطنة ضده، ولما بدأت تضيق أمامه السبل، مع ما تردد من شائعات من أن هناك مؤامرة يدبرها أعداؤه في مجلس السلطنة للنيل منه، قرر محمد عيدروس مغادرة منطقة أبين اليافعية التي كان يشرف على شؤونها إلى"القارة" العاصمة التقليدية للسلطنة في المنطقة الجبلية الوعرة من يافع، وبرفقته كامل حرس السلطنة، ومعظم مديري إداراتها، ومبلغ عشرة آلاف جنيه إسترليني كانت في خزينتها[٤]، ووجد البريطانيون في تصرف محمد عيدروس ذريعة قوية لتبرير تخلصهم منه، فأبلغوا في بداية الأمر والده السلطان عيدروس بن محسن الذي أقعده كبر السن والمرض، بأنهم لا يستطيعون أن يوافقوا على عودة ابنه إلى أبين، ثم قرروا في **٩** يناير**١٩٥٨**م خلعه من منصبه كنائب للسلطان على قسم السلطنة في أبين،

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٠٤)، ١ يناير ١٩٥٦م.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p. 53-54.

(٣) السيرة الذاتية للسلطان محمد عيدروس، مطبوع بالآلة الكاتبة، أرشيف السلطنة العفيفية (يافع السفلى) في القارة، ص ٩ .

(٤) Harold Ingrams: the Yemen, p. 151.

ونجحوا في الضغط على مجلس السلطنة الذي كان لهم فيه عدد من الأصدقاء في تعيين شخص آخر موالٍ لهم خلفًا لمحمد عيدروس، على الرغم من أنه لا ينتمي إلى الأسرة العفيفية التي تحكم السلطنة.

وبعد عشرة أيام رد محمد عيدروس على قرار عزله، بإعلان المقاومة المسلحة لسلطة البريطانيين والمتعاونين معها في السلطنة، وطلب من كافة قبائل يافع السفلى - التي تجاوب معه معظمها- مساندته في تلك المقاومة، وعلى إثر ذلك قام عدد من أتباعه ببعض العمليات العسكرية ضد المراكز الحكومية وبعض المزارع في أبين[١]، غير أن الأمر المهم في علاقة محمد عيدروس بالسلطات البريطانية ليس تلك العمليات التي كانت بصفة عامة، محدودة وقليلة التأثير، وإنما ذلك التعاطف الكبير الذي حظي به داخليًا وخارجيًا، ففضلاً عن التفاف معظم قبائل يافع السفلى حوله، حظي محمد عيدروس بمساندة إعلامية ومادية مهمة من عدة حكومات عربية، وبخاصة حكومة الإمام أحمد، وحكومة جمهورية مصر، وترددت أخباره كثيرًا حينها من إذاعتي "صوت العرب" و "صنعاء" بصفته ثائرًا ومجاهدًا ضد الاحتلال البريطاني وأعوانه في جنوب اليمن[٢].

وعلى صعيد آخر، تدهورت في الوقت نفسه علاقة مشيخة العوالق العليا بالبريطانيين، فبعد وفاة الشيخ محسن بن فريد، رفض البريطانيون أن يتولى نائبه الشيخ محمد أبوبكر بن فريد قيادة السلطنة[٣]، فقد كان يعمل بتحريض من آل الجفري على مقاومة تدخل البريطانيين في بلاده، وكذلك مقاومة مشاريعهم السياسية في الجنوب، ومنها المشروع الاتحادي، ونتيجة لعدم إذعانه للأوامر، دخل معه البريطانيون في مواجهه مسلحة.

---

(١) السيرة الذاتية للسلطان محمد عيدروس، ص١٠.

(٢) نجيب محمد يابلي: ثائر سرو حمير المناضل السلطان محمد عيدروس، الأيام، عدن، العدد (٣٤١٢)، ١١ نوفمبر ٢٠٠١م، الصفحة ١٢ (الأخيرة).

(٣) محمود الشرقاوي: كفاح الجنوب العربي، ص٧.

ويمكن أن يقال بدون مبالغة، إن قيادة الرابطة لعبت دورًا حاسمًا في تحريض السلاطين والمشايخ مثل علي عبد الكريم، ومحمد عيدروس، ومحمد أبوبكر بن فريد، على الخروج عن الطوع البريطاني ومقاومته، مستغلة في ذلك نتائج التطورات السياسية على الصعيدين العربي والعالمي التي كانت تثبت لهم أن العهد الاستعماري آيل للزوال، وفي كل الأحوال فقد شكل خروج بعض حكام المحميات عن الطوع البريطاني، خطرًا جديدًا ليس على النفوذ البريطاني وحده، بل وعلى مستقبل الحكم التقليدي في المحميات المرتبط بذلك النفوذ.

ثالثًا - انضمام المملكة المتوكلية إلى الجمهورية العربية المتحدة:

والخطورة الحقيقية، التي أرعبت البريطانيين وأكثر منهم حكام السلطنات في جنوب اليمن، تمثلت في إعلان حكومة الإمام أحمد في مارس ١٩٥٨م، ارتباطها بالجمهورية العربية المتحدة[١]، التي قامت في فبراير من تلك السنة، في اتفاقية شملت عدة جوانب من بينها الجانب العسكري، وكما كان الإمام يعلق الآمال على ذلك الارتباط في تقوية موقفه السياسي والعسكري في نزاعه المستمر مع البريطانيين وسلاطين المحميات في الجنوب، فقد كان حكام الجنوب يخشون مخاطره، لا سيما وأن حكومة الإمام أحمد قد أفصحت عن نواياها تجاه الجنوب، منذ الوهلة الأولى لذلك الارتباط، فقد أعرب "البدر" ولي عهد الإمام أحمد في الخطاب الذي ألقاه في القاهرة في تلك المناسبة عن الأمل في أن يؤدي دخول بلاده في اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة إلى تحرير جنوب اليمن[٢].

وهكذا أدى دخول المملكة المتوكلية اليمنية في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في مارس ١٩٥٨م، إضافة إلى الأوضاع الداخلية المضطربة التي كانت تعيشها المحميات، إلى دفع السلاطين والأمراء في المحمية الغربية إلى إعادة

(١) King: Imperial Outpost - Aden, P. 60.
(٢) Reilly: Aden and the Yemen, P51-52.

النظر في مسألة إقامة الاتحاد الفيدرالي، الذي بدا لهم، في تلك الظروف الصعبة، وكأنه الحل السحري الذي يمكن له أن يزيح عنهم كل تلك المخاطر، وعليه تقدم ثلاثة من كبار حكام المحمية الغربية هم: **حسين الهبيلي** شريف بيحان، **وصالح بن حسن** سلطان العواذل، **وأحمد بن عبدالله الفضلي** نائب السلطان الفضلي، بطلب رسمي للحاكم البريطاني في عدن في نهاية مارس **١٩٥٨**م، عبروا فيه عن رغبتهم في الدخول في مفاوضات جديدة وجدية حول إقامة الاتحاد(١).

وفيما يبدو فقد كان خوف هؤلاء الحكام على مستقبلهم السياسي، لم يدفعهم للاستعداد للتفاوض حول الاتحاد فحسب، بل ولقبوله بأي صورة كانت، ولا يوجد شك كبير في أن شريف بيحان كان أكثر الحكام حماسةً واندفاعًا لقيام الاتحاد، ليس بسبب كثرة الحوادث التي كانت تشهدها حدود إمارته مع دولة الإمام، والتي جعلته أكثرهم ارتباطًا بالبريطانيين فحسب، بل ولنزعته إلى القيادة، التي شجعه عليها اعتماد البريطانيين من قبل على الأشراف في قيادة دول عربية مستحدثة مثل الأردن والعراق، وكذلك خلافهم مع منافسه سلطان لحج، ولذلك لعب دورًا رئيسًا في إقناع نظرائه الحكام الآخرين بأهمية الاتحاد في ضمان مستقبلهم السياسي، وحماية دولهم من أي اعتداءات أو تهديدات يقوم بها الإمام بدعم من بعض الدول العربية.

وكان من الواضح أن لدى شريف بيحان قناعة راسخة بعدم توقف التهديدات التي تتعرض لها المحميات في المستقبل، ففي تصريح له مع إحدى صحف عدن قال فيه: إن القاضي **محمد الشامي** (عامل البيضاء) أكد له أن سبب الاعتداءات التي تقوم بها حكومة الإمام على المحميات هو صداقة حكامها لبريطانيا، وأردف القول في ذلك التصريح: " **إن مصر وراء اليمن لأن البلاد العربية تعتقد أن بيحان وسلاطين المحمية أذناب للاستعمار، والحقيقة خلاف ذلك، فالأمراء في**

(١) Records of Yemen, Vol (14), P. 479.

المحميات وشعوبهم، أحرار وأنه ليس لبريطانيا عليهم غير إمدادهم بالعون، بالمشاريع الزراعية، والاقتصادية، والثقافية، والمواصلات"[١].

وكانت المشكلة الحقيقية التي واجهت بريطانيا وأصدقاءها حكام المحميات، هي دخول شمال اليمن في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، وعلى الرغم من شكليته، وعدم استمراره طويلاً، إلا أنه مكّن العناصر الوطنية في عدن والمحميات من تشديد عدائها لبريطانيا وللسلاطين، وبات في وسع تلك العناصر ألا تتطلع إلى الحكم الرجعي المستبد الذي يمثله الإمام في شمال اليمن، بل إلى الحركة القومية العربية التي كان يقودها جمال عبدالناصر، والتي بدت في عام **١٩٥٨**م وكأنها على وشك ضم الوطن العربي كله - بما في ذلك جنوب اليمن-تحت جناحيها.

وعليه فقد كان هدف حكام المحمية الغربية من قيام الاتحاد، ليس الاتحاد ذاته، وإنما تجاوز ذلك الظرف الذي بيّن لهم أن المشاكل والاضطرابات قد تعم في مناطقهم في أي وقت[٢]. ولعل ما يلفت النظر في سعي حكام المحمية الغربية لإقامة الاتحاد هذه المرة، أنه جاء في وقت بدأت فيه حماسة البريطانيين إلى قيام الاتحاد بالفتور، ليس بسبب فشل محاولاتهم السابقة في ذلك الجانب وحسب، بل وبسبب الإخفاق الذي تعرضوا له في الشرق الأوسط بكامله في تلك المدة، فقبل مدة يسيرة من طلب الحكام الذي سبق ذكره، طلبت الحكومة البريطانية، رأي الخبراء في شؤون المنطقة ومنهم السير "اليك كراكيريد"[٣]، في ما يجب عمله في المحميات على أثر القلاقل التي شهدتها في سنة **١٩٥٧**م، وفشل محاولات جمعها في اتحاد، وكان رأيه: **أن تلك المحميات فقيرة وقاحلة**

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٥٨)، ١٣ يناير، ١٩٥٧م.

(٢) King: imperial Outpost - Aden. P. 61.

(٣) عمل في الأردن وكان مقربًا من الملك عبدالله، ثم انتقل إلى ليبيا مستشارًا للدولة، ثم سكرتيرًا عامًا في عدن، فكسب خبرة في شؤون عدن والمحميات .

وأنها تكلف الخزينة البريطانية مبالغ جسيمة من الأموال لرفع مستواها والدفاع عنها، ولذلك من الأفضل التخلي عنها. غير أن الحكومة البريطانية لم تستحسن هذا الاقتراح، ليس حرصًا على مناطق تلك المحميات التي ربما ستكون فريسة سهلة للإمام، وإنما خوفًا من أن تشجع سيطرة الإمام على تلك المناطق مطامعه بمستعمرة عدن التي لسنا بحاجة إلى تأكيد أهميتها لدى البريطانيين، لا سيما بعد أن أصبحت مصافيها من أهم مصادر التموين بالوقود في العالم[١]. وهكذا كانت أهمية المحميات عند البريطانيين في أنها تمثل خط وقاية لميناء عدن من أي تهديدات أو مطامع محتملة من المناطق اليمنية الداخلية، ولذلك علقوا آمالاً كبيرة على الدور الذي يمكن أن يقوم به (اتحاد المحميات) في القبض على مقاليد أمور تلك المحميات من جهة، وفي وقف تهديدات الإمام من جهة ثانية، وفي مواجهة التيار الوطني والقومي المتنامي في عدن والمحميات من جهة ثالثة.

وعمومًا فقد وجدت مبادرة حكام الإمارات الثلاث (بيحان، الفضلي، العوذلي) بالعودة إلى بحث قيام الاتحاد، ترحيبًا من البريطانيين، الذين ظلوا ينتظرون مثل تلك الخطوة منذ أمد بعيد، إلى أن بدأ يصيبهم اليأس من إمكان نجاحها، فبسبب عدم تفاعل الحكام في الماضي مع المشاريع الاتحادية التي عرضت عليهم بأوقات مختلفة، بدت فكرة وحدة المحميات كلها بعد ١٩٥٦م وكأنها شيء من الماضي، حتى إن حاكم عدن "وليم لوس William Luce" (١٩٥٦-١٩٦١م) بدأ يطرح قبل مبادرة الحكام الثلاثة أن خلق كيان أو كيانين في المحميات لم يعد يخدم كثيرًا المصالح البريطانية، فمن ناحية كان يعتقد أن قيام الاتحاد في المحميات، سيؤدي إلى ضغط شعبي في مستعمرة عدن لانضمامها إلى الاتحاد، ومن ناحية أخرى كان يرى أن البلاد مقبلة على الاستقلال[٢]، مما يعني عدم استمرار النفوذ البريطاني عليها لمدة قادمة طويلة.

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٦١)، ٣ يناير ١٩٥٧م.

(٢) Records of Yemen, Vol 14, P. 493.

وأخيرًا يمكن القول بأن التحول أو التقدم الذي حدث في مواقف حكام المحميات تجاه المشروع الاتحادي، قد قابله تحول آخر في موقف البريطانيين من ذلك المشروع، فبعد حرب السويس في **١٩٥٦**م، التي جرحت كرامة البريطانيين، لم تعد بريطانيا تفكر في وحدة اليمن الجنوبي في إطار الكومنولث، بل فضلت تقديمها كدولة عربية مستقلة، ولها علاقات تعاهديه مع بريطانيا، حتى تبدو منسجمة مع التطلعات العربية، وتستطيع أن تباشر ما كان مرسومًا لها من دور، ولذلك عدلت الإدارة البريطانية في عدن، صيغة المقترحات الاتحادية السابقة حتى تتماشى مع ذلك النهج السياسي الجديد.

مباحثات قيام الاتحاد:

لم تمض إلا أيام قليلة على الطلب الذي تقدم به الحكام الثلاثة إلى حاكم عدن في نهاية مارس **١٩٥٨**م، حتى انطلقت المفاوضات بين هؤلاء الحكام والإدارة البريطانية في عدن حول قيام الاتحاد، وبالنظر إلى المفاوضات التي كانت تتم حول المشاريع الاتحادية السابقه، فإن المفاوضات هذه المرة، كان لها ما يميزها، فمن جهة تميزت بقلة العدد، ثلاثة من حكام المحميات هم: شريف بيحان **حسن الهبيلي**، والسلطان العوذلي **صالح بن حسين**، ونائب السلطان الفضلي **أحمد بن عبدالله**، وعن الجانب البريطاني: حاكم عدن "وليم لوس William Luce" والمعتمد البريطاني في المحمية الغربية " تريفاسكيس Trevaskis "، ومن جهة أخرى تميزت بالثقة والجدية.

وفي كل الأحوال فالمفاوضات حققت تقدمًا مذهلاً، لم يكن يتوقعه البريطانيون، وحسب رغبة الحكام الثلاثة، ظلت نتائج تلك المفاوضات طي الكتمان والسرية، فقد طلبوا من البريطانيين ألا يتم تسريب تفاصيل تلك المفاوضات، وألا يتم إصدار أي تصريح رسمي بخصوص الاتحاد، إلا بعد استكمال كل الاستعدادات اللازمة لقيامه، وفضلوا أن يكون مثل ذلك التصريح قبل حوالى أسبوع من أن يصبح الاتحاد ساري المفعول. وعلى حد تبرير هؤلاء

الحكام، فإن الإعلان عن أي تقدم في مفاوضات قيام الاتحاد، ينطوي على تكلفة ومخاطر، فمن جهة سيعرض المشروع لمزيد من المحاربة والمتاعب، ومن جهة أخرى سيعرض الحكام أنفسهم إلى وابل من الانتقادات والإساءات العنيفة من إذاعتي القاهرة وصنعاء، وستكون دولهم هدفًا للاعتداءات والقلاقل من القوى المعادية، ولذلك كانوا يرون أنه كلما كانت المدة أقصر بين الإعلان عن الاتحاد، وموعد التأسيس كان ذلك أفضل، وعمومًا فقد تفهم البريطانيون تلك المبررات، ووافقوا الحكام على طلبهم(١).

وهكذا فقد كانت رغبة الحكام الشديدة في قيام الاتحاد، عاملاً أساسيًا في تجاوز نقاط الخلاف، فلم يتوقفوا كثيرًا عند معظم التفاصيل التي تخص مشروع الاتحاد أو مؤسساته، وحسب رأي المعتمد البريطاني للمحمية الغربية في أحد تقاريره السرية عن سير المفاوضات: "**إن الأحداث الحالية قد جعلت الحكام الأكثر صداقة لنا والأكثر معارضة لليمن يتغلبون على المنافسات والغيرة المتبادلة ويتفقون فيما بينهم على إنشاء الاتحاد**"(٢).

ومع أن الحكام المتفاوضين على قيام الاتحاد، كانوا يدّعون في تصريحاتهم العامة أن هناك أسبابًا كثيرة تدفعهم إلى قبول الوحدة، من بينها تقديم مستقبل أفضل لرعاياهم، وتهيئة الطريق إلى الاستقلال، لكن في الحقيقة فقد كان هدفهم الأساس من وراء موافقتهم على قيام الاتحاد، حسب ما اقروه بأنفسهم لحاكم عدن في أثناء تلك المفاوضات المغلقة، هو الدفاع عن إماراتهم من أي عدوان محتمل تشنه عليها حكومة الإمام(٣)، ولذلك لا غرابة في أن المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع، أخذت معظم وقت تلك المفاوضات، فقد كان حكام المحميات يتطلعون من خلال قيام الاتحاد، إلى الحصول على عون

(١) Records of Yemen, Vol (14), P. 479.
(٢) Ibid, P. 489.
(٣) Ibid, P. 489.

مالي وعسكري كبير من بريطانيا يستطيعون به السيطرة على سكان مناطقهم، حتى لا ينجروا خلف التيارات السياسية المعارضة لحكمهم، ولذلك ألح هؤلاء الحكام على ضرورة تعهد الحكومة البريطانية كتابيًا بحماية الاتحاد ودعمه، وأظهروا رغبة شديدة منذ بداية المفاوضات في معرفة المزيد من المعلومات حول حجم المساعدات التي ستقدمها الحكومة البريطانية للاتحاد الجديد(١)، فقد أرادوا من الاتحاد أن يشكل قوة كافية قادرة، ليس على التعامل مع التهديدات الخارجية فحسب، بل وعلى تعزيز الأمن والاستقرار في الولايات التي ستكون أعضاء في الاتحاد، وكما برروا ذلك بأنفسهم، فقد كان المال الكافي ضروريًا لهم في كسب التأييد الداخلي، وفي تلبية حاجة الاتحاد من منشآت وإدارة وخدمات، حتى يعطي انطباعًا بأنه يشكل حكومة حقيقية شكلاً ومضمونًا(٢).

ودهش البريطانيون عندما اكتشفوا في لقائهم الأول مع الحكام الثلاثة، تبدلاً كبيرًا في مواقفهم حول صلة الاتحاد بالحكومة البريطانية، ففي المفاوضات الاتحادية التي كانت تتم في السابق، كان الحكام يلحون على ألا تتضمن وثائق الاتحاد (الدستور أو الاتفاقية مع بريطانيا) ما يشير إلى إرشاد الحكومة البريطانية أو إشرافها على ذلك الاتحاد، حتى لا يبدو حكامه وكأنهم ذيول للاستعمار، لكن هذه المرة أصروا على أن يكون هناك نص صريح يشير إلى التزام الحكومة البريطانية بالدفاع عن الاتحاد، ضمانًا لهم من عدم شعور البريطانيين بالمسئولية في حالة حدوث أي أعمال معادية للاتحاد في المستقبل(٣).

ومهما يكن من أمر، فقد استمرت المفاوضات بين الحكام الثلاثة

---

(١) Records of Yemen, Vol, 14, P. 514.

(٢) Ibid, , P. 481.

(٣) Ibid, P. 480.

والبريطانيين عدة أسابيع في عدن، وشملت تقريبًا جميع النواحي والاختصاصات والمؤسسات التي تتعلق بالاتحاد، وعلى الرغم من توقف تلك المفاوضات عند بعض النقاط لبعض الوقت، إلا أن المفاوضات بشكل عام كانت تتقدم بسرعة من مرحلة إلى أخرى، وبسبب رضا الحكام عن النتائج التي كانت تحققها المفاوضات، وطريقة إدارة الحاكم البريطاني "**وليم لوس**" لها، أرسلوا خطابًا إلى وزير المستعمرات البريطاني في ١١ مايو ١٩٥٨م، طلبوا فيه تجديد مهمة لـ "**وليم لوس**" كحاكم لعدن، خوفًا من وصول حاكم آخر لا يفي بالتعهدات السابقة: " **إننا نطلب من معاليكم بإلحاح أن تبقوا السر وليم لوس خمس سنوات أخرى حتى نتمكن من تنفيذ كل مشاريع البلاد، والأمور التي بدأنا السير عليها وخاصة اتحاد حكومة جنوبنا** "(١).

والحقيقة فإن رغبة الحكام الثلاثة في إقامة الاتحاد، لم تكن وحدها التي حققت ذلك التقدم السريع والمفاجئ في المفاوضات، بل كان هناك دور فاعل للإدارة البريطانية في عدن، ممثلة بالحاكم العام "**وليم لوس**"، والمعتمد في المحمية الغربية "**تريفاسكس**" في تحقيق ذلك التقدم، إذ كان لهما دور كبير في إدارة المفاوضات في عدن، وفي إقناع الحكومة البريطانية بدعم المشروع الاتحادي، فالصعوبات التي اعترضت ذلك المشروع الاتحادي في الماضي، وكذلك الانتكاسات التي منيت بها السياسة البريطانية في منتصف الخمسينيات في الشرق الأوسط، وأماكن أخرى من العالم، دفعت بريطانيا إلى التشاؤم، وإلى تجنب أي تورط جديد، وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك من يعارض بقوة داخل الحكومة البريطانية لأسباب أخرى قيام الاتحاد في جنوب اليمن، فهناك من كان يعتقد أن قيام الاتحاد في المحمية الغربية سيدفع إلى ظهور ضغط شعبي وسياسي في مستعمرة عدن بهدف الانضمام إليه، وعندها سيكون موقف البريطانيين صعبًا للغاية، فمعارضة ضم عدن للاتحاد ستولد لهم متاعب كبيرة،

(١) Ibid, P. 478.

والموافقة ستحرمهم من السيادة على المستعمرة[١]، وهناك من كان يعترض على قيام الاتحاد لأسباب مالية، إذ إن أراضي المحميات قاحلة ولا تملك موارد كافية لتمويل مشاريع وخدمات الاتحاد مما يعني مزيدًا من الالتزامات المالية على الحكومة البريطانية[٢]، فالمحميات تكلف خزانة الحكومة البريطانية حوالى ثلاثة ملايين جنيه إسترليني سنويًا[٣]، وعند قيام الاتحاد سيرتفع ذلك الرقم لتغطية الالتزامات المتفق عليها، لتسيير أعمال الاتحاد.

بيد أن التقارير التي كان يبعث بها حاكم عدن والمعتمد في المحمية الغربية، أضعفت تلك الاعتراضات، وصاغت مبررات قوية لتحفيز الحكومة البريطانية على تبني قيام الاتحاد، أبرزها أن الاتحاد سيوفر تسهيلات عسكرية للحكومة البريطانية بصورة أفضل من ماهي عليها الآن في مستعمرة عدن[٤]، وأنه من خلال تقوية القوات العسكرية الخاصة بالاتحاد، ستقلل من الاعتماد على القوات البريطانية في الدفاع ليس على المحمية وحدها، بل وعلى مستعمرة عدن[٥].

كما أوضحت التقارير التي كانت تصل إلى الحكومة البريطانية من عدن، أن السيادة على مستعمرة عدن ستكون صعبة إذا عارض البريطانيون قيام الاتحاد، وفي حال افتراض دخول عدن إلى ذلك الاتحاد الذي سيساعد البريطانيون على إقامته، فإن هناك أملاً للحكومة البريطانية في الاحتفاظ بالتسهيلات في الاتحاد بشكل عام بما فيها عدن، من خلال نصوص الاتفاقية التي تحدد العلاقة بين الاتحاد وبريطانيا، لكن تلك التسهيلات ستكون مستحيلة إذا لم يساعد البريطانيون على إقامة الاتحاد، وتم طردهم بالقوة من عدن من خلال النشاط المتزايد للحركة الوطنية المدعومة من القاهرة، وأن الأمر سيكون أكثر صعوبة

---

(١) Records of Yemen, VOL 14, PP. 495-496.
(٢) King: imperial Outpost-Aden. P. 62.
(٣) Records of Yemen, op. cit, P. 496.
(٤) Ibid, P. 496.
(٥) Ibid, P. 483.

وكلفة مالية إذا حاول البريطانيون الاحتفاظ بعدن بالقوة، وأوضحت كذلك تلك التقارير التي كانت تصل لندن من عدن أن البريطانيين إذا فشلوا في الاستجابة لمطالب أصدقائهم حكام المحميات في إقامة الاتحاد، فإن هؤلاء الحكام سوف يكونون مجبرين على التفاهم مع حكومة الإمام أو حكومة القاهرة كما بدأ يفعل سلطان لحج(١).

واستنادًا إلى تلك المبررات، طلب حاكم عدن العام "وليم لوس" من حكومته الموافقة على أن يخبر حكام المحميات بتأييدها قيام الاتحاد، وموافقتها على كل النتائج التي تم التوصل إليها في المفاوضات التي جرت في عدن بين البريطانيين وهؤلاء الحكام، و كذلك التزامها بتقديم الدعم والمساعدة المالية والعسكرية لذلك الاتحاد(٢)، ولم تتردد الحكومة البريطانية في الموافقة على طلب حاكم عدن، وأكثر من ذلك وجهت دعوة لهؤلاء الحكام لزيارة لندن، ومقابلة وزير المستعمرات في نهاية يونيو **١٩٥٨**م لبحث المسائل والنقاط التي رحلتها مفاوضات عدن، مثل حجم المساعدات المالية التي ستدفعها بريطانيا للاتحاد(٣).

وكان التقدم في المفاوضات قد شجع الحكام الثلاثة المشاركين فيها (شريف بيحان، والسلطان الفضلي، والسلطان العوذلي) على دعوة نظرائهم حكام السلطنات والإمارات الأخرى للانضمام إليهم، وكان الرد إيجابيًا من بعضهم مثل شيخ مشيخة **الشعيب**، ومجلس **دثينة**، وأمير **الضالع**(٤)، الذي كان أسرعهم اندفاعًا للانضمام إلى تلك المفاوضات، بسبب القلاقل والتمردات المستمرة في أراضيه، فأصبح بذلك الحاكم الرابع من حكام المحمية الغربية، السائرين بركب الاتحاد، وبعد ذلك بقليل انضم إلى طاولة التفاوض الحاكم

---

(١) Records of Yemen, , Vol. 14, P. 496.

(٢) Ibid, p. 497.

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, P. 60.

(٤) Ibid, P. 479.

الخامس، شيخ مشيخة **العوالق العليا**، وفي وقت لاحق التحقت بها سلطنة **يافع السفلى**.

واختلف الأمر مع السطلنات والمشيخات الأخرى في المحمية الغربية، فمن جهة كان بعضها لا يعاني تهديدًا مباشرًا من حكومة الإمام لعدم وجود حدود مشتركة معها، مثل سلطنة **العوالق السفلى**، ومشيخة **العقارب**، أو بسبب مواقف حكامها غير الودية مع البريطانيين مثل: مشيخة **العلوي** وبعض مشيخات **يافع العليا**، ولذلك لم تبد تلك المشيخات استعدادها في تلك المدة للدخول في الاتحاد الذي تحوم حوله كثير من الاتهامات والشكوك، ومن جهة أخرى كان معظم تلك المشيخات لا تتميز بأهمية كبيرة على مستوى المحمية الغربية، بسبب فقرها وتخلفها وصغر مساحاتها، ولذلك لم يهتم البريطانيون أو الحكام المتفاوضون كثيرًا في محاولات جر زعمائها إلى طاولة المفاوضات.

غير أن المشكلة الحقيقية التي واجهت مشروع الاتحاد وقللت من أهمية النجاحات التي كانت تحرزها المفاوضات، هي معارضة سلطان لحج **علي عبد الكريم** لذلك المشروع وتشكيكه بمضمونه وأهدافه[١]، وقد تمثلت خطورة معارضته في أمرين:

الأول - في الأهمية الخاصة التي تتمتع بها سلطنة لحج بين سلطنات المحمية الغربية ومشيخاتها، بوصفها أكبر مساحة وأكثر تطورًا، فضلاً عن أهمية موقعها بالنسبة لمستعمرة عدن حيث تحيط بها من معظم الجهات البرية.

الثاني - تمثل في خطورة البعد السياسي للتقارب الذي حدث بين مواقف سلطان لحج الذي كان يطمح لزعامة الجنوب، وقيادة الرابطة التي كانت تحمل مشروعًا لوحدة الجنوب لا يتفق مع المشروع البريطاني، وتتبنى أفكارًا وأهدافًا سياسية ذات نزعة قومية قريبة من القاهرة.

---

(١) King: imperial Outpost-Aden. P. 60.

ومع أن البريطانيين ظلوا لمدة من الزمن على أمل في أن السلطان علي عبد الكريم، الذي كان يسعى إلى الزعامة في الجنوب، حسب تصورهم، سيتراجع عن موقفه المعارض للاتحاد، عندما يلاحظ تصميم بقية الحكام على إقامته، بمشاركة سلطنته أو بدونها، كما راهنوا من جهة أخرى على الضغط الذي توقعوا أن يمارسه الرأي العام في لحج لإجبار سلطانها على الانضمام إلى المسيرة الاتحادية[١]، غير أن تلك الآمال والتوقعات البريطانية تبددت مع مرور الوقت، إذ ظل سلطان لحج ثابتًا بعناد في موقفه المساند للرابطة والمعارض لقيام الاتحاد.

وعودة إلى محادثات المشروع الاتحادي، فقد توجه الحكام الخمسة المشاركون فيها وهم: **شريف بيحان**، و**السلطان العوذلي**، و**نائب سلطان الفضلي**، و**أمير الضالع**، و**شيخ العوالق** العليا إلى لندن لمقابلة وزير المستعمرات "لنوكس بويد Lennx Boyd" ومعهم كذلك حاكم عدن والمعتمد في المحمية الغربية وبعض المختصين الممثلين للجانب البريطاني، واستمرت الزيارة من بداية يوليو **١٩٥٨**م حتى منتصفه، وحسب ما دلت النتائج فقد كانت المفاوضات في لندن تمضي دون صعوبات حقيقية، وركزت في معظمها على تحديد أرقام المساعدات المالية البريطانية للاتحاد، وتفصيل تلك المساعدات على أبواب ومجالات ومُدد زمنية محدودة[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن شريف بيحان **حسين الهبيلي** الذي كان يعد أبرز الحكام الخمسة، كان قد أبدى تفاؤله بنتائج تلك الزيارة منذ البداية، ففي التصريح الذي أدلى به لوكالة الأنباء العربية في لندن، امتدح موقف الحكومة البريطانية من المحادثات بقوله: " **كان الحكام يعرضون خططهم الخاصة دون أن تضع الحكومة البريطانية العراقيل أمامهم** "[٣].

---

(١) Records of Yemen, Vol 14, P. 494.

(٢) Ibid, P. 514.

(٣) اليقظة: العدد (١٤٩)، ٣ يوليو ١٩٥٨م.

وفي تلك الأثناء ألقت الأحداث التي شهدها العراق في ذلك الشهر بظلها على مفاوضات لندن، فالإطاحة بنظام الحكم الملكي الموالي لبريطانيا في ١٤ يوليو ١٩٥٨م، وإعدام رموزه على يد قادة الجيش العراقي، الذين قاموا بالثورة، شكل صدمة عنيفة لحكام الجنوب الذين كانوا يتفاوضون على قيام الاتحاد في لندن وأضعف معنوياتهم وثقتهم في المستقبل إلى أقصى الحدود، فالقدرة البريطانية التي كانوا يراهنون عليها في حماية سلطاتهم، تبين أنها عاجزة عن فعل ذلك مع أصدقائها المخلصين في أماكن عديدة من العالم، في وقت كانت فيه تتضاعف مخاطر تأثير الثورة المصرية على الأنظمة العربية التقليدية المرتبطة بالبريطانيين، أو بالغرب بشكل عام، ولم يخفِ حينها هؤلاء الحكام خشيتهم من تراجع النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، على أثر تلك الأحداث والتحولات الثورية الخطرة، التي بثت الخوف والهلع في نفوسهم، والتي دفعتهم إلى الاعتراف بمرارة للبريطانيين - في أثناء تلك المفاوضات التي شهدتها لندن - بأن **مصر تقود شعوبهم إلى جهة غير معلومة**[١].

وفي اليوم التالي لأحداث العراق (١٥يوليو) عقد اجتماع في لندن بين وزير المستعمرات البريطاني وخمسة من المختصين البريطانيين من بينهم "برنارد رايلي" الحاكم السابق في عدن، وحكام المحمية الغربية الخمسة، فحاول الوزير البريطاني رفع معنويات الحكام والتقليل من تأثير أحداث العراق بشكل خاص والأحداث التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام على مستقبل السياسة البريطانية، فقال: " **صحيح أن تلك الأحداث كانت كارثة لأصدقائنا وسببت لنا خرابًا، لكننا لا نخافها، وهي في الوقت نفسه بينت لنا أهمية ما نقوم به، وأؤكد لكم أنه لا توجد عند البريطانيين أي نية للانسحاب أو التخلي عن دورهم في منطقة الشرق الأوسط** "[٢].

---

(١) Records of Yemen, VOL. 14, P. 494.

(٢) Ibid, P. 514.

وعمومًا فقد كان خوف الأطراف المتفاوضة في لندن من المخاطر والتهديدات التي أتت بها ثورة العراق، عاملاً مساعدًا لها في سرعة التوصل إلى حلول للمسائل التي لم تفلح المفاوضات السابقة في عدن في وضع حلول لها، فقد أعلن الوزير البريطاني في اجتماعه بحكام المحمية الغربية في اليوم الثاني من الثورة، أن الحكومة البريطانية قبلت الاتحاد المقترح وهي ترغب بقوة في مساندته، وأن الجميع متفقون تقريبًا على كل أوجه المشكلة، وعرض على الحكام أرقامًا للمساعدات المالية التي تعهدت الحكومة البريطانية بدفعها للاتحاد، وعبر عن أمله في أن تكون تلك الأرقام جذابة لهم، وطلب منهم مناقشتها مع بعضهم البعض إن أرادوا، وقال: " **ربما نواجه صعوبات جديدة مع مشاكل جديدة... وآمل أن يقبل أصدقاؤنا العرض المالي كما هو**"(١).

وانسحب الحكام الخمسة من القاعة للتشاور في الرد على ذلك العرض، ثم عادوا إليها بعد وقت قصير، وتقدمهم شريف بيحان، ليعلن بالنيابة عن زملائه، بأنهم يقفون إلى جانب الحكومة البريطانية وأنهم على استعداد للتضحية من أجلها ومساندتها ضد أي تهديدات تتعرض لها، وأنهم يرون أن من واجبهم القول إنهم جميعًا متفقون حول قبول أرقام المساعدة البريطانية المقدمة إليهم أو أي رقم آخر أعلى أو أدنى من ذلك الرقم، وأن المهم بالنسبة إليهم شعور السكان في الجنوب أن حكومة بريطانيا تقف وراء الاتحاد(٢).

وفي نهاية الاجتماع طلب الوزير البريطاني من الحكام رأيهم فيما يمكن قوله للصحافة بعد ذلك الاجتماع، لأنه يعرف رغبتهم في عدم إعطاء أي تفاصيل عن خطة الاتحاد إلا قبل موعد التأسيس بقليل، وقال لهم: إنه يرى أن من الحكمة إصدار تصريح عن طبيعة الزيارة التي قاموا بها إلى لندن ونتائجها، وبعد مناقشات قصيرة تم الاتفاق على بنود التصريح الصحفي الذي سيعلن في نهاية

---

(١) Records of Yemen, VOL. 14, p. 515.

(٢) Ibid, P. 515.

الزيارة، وفيما يبدو فقد شجع ذلك النقاش شريف بيحان على الكشف عن رغبته في معرفة رأي الوزير البريطاني فيما يمكن أن يقوله هو وزملاؤه الحكام في ردهم على أسئلة الصحافة لا سيما حول المساعدة المالية، وكذلك حول أحداث العراق، فرد عليه: " **بإمكانكم القول فيما يخص أحداث العراق بأن تلك الأحداث قد أكدت أهمية الصداقة القوية بين حكام الجنوب وبريطانيا** "، وحول المساعدة المالية قال: " **بإمكانكم القول إنكم اتفقتوا مع البريطانيين على المسائل العسكرية والمالية للاتحاد، وليس أكثر ولا أقل**"[١].

وعلى أية حال فقد صدر إعلان رسمي عن وزارة المستعمرات البريطانية في **١٦** يوليو **١٩٥٨**م، رحبت فيه بمقترحات حكام المحميات البريطانية في جنوب اليمن الخاصة بإقامة الاتحاد الفيدرالي، ووعدت باسم الحكومة البريطانية ببذل مساعدات عسكرية واقتصادية عند قيام الاتحاد[٢]، وبناء على ذلك بدأ إعداد مسودة دستور الاتحاد في عدن بين الحاكم البريطاني "وليم لوس" وزعماء السلطنات والمشيخات والإمارات المؤسسة للاتحاد، التي شملت كذلك سلطنة يافع السفلى[٣]، وحاولت السلطات البريطانية ضمان نجاح المشروع الاتحادي الذي يسير بجدية هذه المرة بالقيام بسلسلة من الإجراءات التي رأت أنها تمهيد ضروري لقيام الاتحاد.

الإجراءات البريطانية ضد المعارضين لمشروع الاتحاد:

لقد انبثق مفهومان متصارعان لدولة (الجنوب العربي) بين الأطراف التي كانت تسعى لقيامها:

المفهوم الأول – مع قيام دولة في المحمية الغربية، ترتبط بعلاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وطيدة مع بريطانيا، ويمكنها في المستقبل أن تضم الأجزاء

(١) Records of Yemen, VOL. 14, PP. 516-517.
(٢) اليقظة: العدد (١٦١)، ١٧ يوليو ١٩٥٨م.
(٣) Reilly: Aden and the Yemen, PP. 59-60.

الأخرى في الجنوب (عدن والمحمية الشرقية) وقد دعم هذا المفهوم حكام المحميات الأكثر ولاء لبريطانيا والماضون في محادثات قيام اتحاد المحمية الغربية.

والمفهوم **الثاني** - مع قيام دولة كاملة السيادة على جميع أجزاء الجنوب، يكون لها ارتباط وثيق بالدول العربية لا سيما مصر(١)، وتبنى هذا المفهوم حزب الرابطة الذي كان يطمح في قيادة العمل السياسي في تلك الدولة، والسلاطين الذين كانت لهم نزعات قومية، والذين كانوا يأملون زعامة تلك الدولة مثل علي عبد الكريم العبدلي، ومحمد عيدروس العفيفي، ومحمد أبو بكر بن فريد العولقي(٢).

وكان محمد علي الجفري زعيم الرابطة وإخوانه قد لعبوا دورًا كبيرًا في التأثير على السلاطين الذين سبق ذكرهم، وحولوا "الحوطة" عاصمة سلطنة لحج، إلى مركز لنشاط الرابطة السياسي، مستفيدين من دعم السلطان علي عبد الكريم الذي كانت تدفعه الخصومة مع البريطانيين إلى مزيد من الاقتراب منهم، واعتقد البريطانيون في عدن، أن الرابطة وبعض الحكام المعارضين لهم كانوا مسئولين عن التفجيرات التي شهدتها عدن في مارس وإبريل ومايو **١٩٥٨**م، و عن توزيع المنشورات التي كانت تحرِّض على قتل الموظفين البريطانيين، والتي دعت أفراد الحرس الحكومي والأمن إلى العصيان والتمرد(٣).

وحاول البريطانيون في بداية الأمر، إقناع السلطان علي عبد الكريم بالعدول عن معارضته لقيام الاتحاد، وعن مساندته للرابطة، وبعد فشلهم في تحقيق تلك

---

(١) Records of Yemen, op. cit, PP. 53-54.

(٢) د. صالح علي باصرة: مفهوم الوحدة اليمنية في بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، الندوة العلمية حول اليمن عبر التاريخ ٢٣-٢٥/ ٩/ ١٩٨٩م، جامعة عدن، ص٢٢٨ .

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, P. 54.

الغاية، صمموا على تحطيم مقاومة خصوم الاتحاد بوسائل أخرى، لتمهيد الطريق أمام قيام الاتحاد الفيدرالي، فالنجاحات التي كانت تحرزها المفاوضات المتعلقة بقيامه، رسمت في أذهان البريطانيين آمالاً كبيرة لمستقبل مصالحهم ونفوذهم في المنطقة، بعد تراجعهم المهين في أماكن كثيرة في الشرق الأوسط، ولذلك حاولوا أن يتمسكوا بها بكل قوة، ولا ريب في أن تعهد الحكومة البريطانية للحكام الذين زاروا لندن في النصف الأول من شهر يوليو **١٩٥٨م**[١]، بعمل كل ما بوسعها لترى الاتحاد ناجحًا وقويًا كان يؤكد ذلك التفسير.

وهكذا، ففي الوقت الذي أخذت تتهيأ فيه الفرصة لقيام الاتحاد، كان النشاط المعادي للسياسة البريطانية ومشروع الاتحاد في لحج ويافع السفلى والعوالق يهدد مستقبل ذلك المشروع الاتحادي، وخوفًا من أن تتسع وتقوى شوكة ذلك النشاط المعادي، ولكي يكون هؤلاء المعارضون عبرة لغيرهم، قرر البريطانيون مواجهته والقضاء عليه بالقوة، وكان من المتوقع أن تكون خطوتهم الأولى في تلك المواجهة، مع "الرابطة" في لحج، إذ شعر البريطانيون وعدد من حكام المحميات وحتى بعض السياسيين في عدن، أنها وصلت بنشاطها المعارض نقطة أصبحت تشكل فيها تهديدًا خطرًا للأمن داخل المحميات وعدن، فرؤية "الرابطة" لدولة "**الجنوب العربي**" التي كانت تقول "**لا اتحاد بدون عدن**" جعلها تصطدم بتيار الجمعية العدنية، الذي شارك في تحريض البريطانيين ضد "الرابطة"، وتحالف معهم في محاولة العمل على سحقها[٢].

وعلى أية حال فقد أمر حاكم عدن "وليم لوس" في إبريل **١٩٥٨م** بإلقاء القبض على **محمد علي الجفري**، وأخويه **عبدالله وعلوي**، فتقدمت إلى "الحوطة" عاصمة لحج قوة عسكرية بريطانية مكونة من حوالى أربعة آلاف جندي، تساندهم

---

(١) Records of Yemen, op. cit, P. 516.

(٢) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، منشورات العصرالحديث، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٥٩.

الدبابات والعربات المصفحة، فاحتلتها، وحاصرت قصر السلطان ثم توجهت إلى عدة قرى أخرى داخل لحج[١]، غير أن محمد علي الجفري تمكن من الخروج من لحج إلى شمال اليمن، في حين كان أخوه علوي قد ذهب إلى العوالق العليا، والوحيد الذي وقع في قبضة القوات البريطانية كان عبدالله مدير التعليم في لحج، الذي ظل بعد ذلك منفيًا في جزيرة سقطرى لمدة ستة أشهر[٢].

ومن المرجح أن السلطان علي عبد الكريم الذي لم يبد أي مرونة في تعامله مع البريطانيين لم يكن يتوقع أن يبلغ بهم الأمر إلى القدوم على مثل تلك الخطوة، فهو مهما كان، كان لا يود أن ينتهي به المطاف إلى التضحية بسلطته، ولذلك ثار غضبه من ذلك التدخل البريطاني السافر في بلاده، وقدم احتجاجًا إلى حاكم عدن، طلب فيه سحب تلك القوات، ولما تجاهل حاكم عدن ذلك الاحتجاج وأصر على بقاء القوات العسكرية في لحج لوقت غير محدد، اتجه السلطان علي عبد الكريم في **٢٣** إبريل إلى لندن، وقدم احتجاجه إلى وزير المستعمرات، وحاول بكل السبل في لندن أن يعيد تصحيح الأمور في لحج، لكنه لم يصل إلى أي نتيجة مع السلطات البريطانية[٣]، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها في خلال الأسابيع العديدة التي مكثها هناك.

وتفاقمت أزمة سلطنة لحج بهروب قائد قواتها العسكرية إلى تعز في يونيو من تلك السنة، وبرفقته حوالى ثلث قواتها العسكرية النظامية وحرسها القبلي، وكذلك معدات ومواد عسكرية من مخازن السلطنة، فاتهم البريطانيون السلطان علي عبد الكريم الذي كان حينها في لندن، بالوقوف وراء تلك العملية[٤]، فكان

---

(١) نجيب أبو عزالدين: المرجع السابق، ص١٦٧.

(٢) عبده حسن الأهدل: الاستقلال الضائع، دارالوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٢٥.

Reilly: Aden and the. Yemen, P. 54.

(٣) نجيب أبو عزالدين: المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٤) Reilly: Aden and the Yemen, P. 58.

ذلك مبررًا إضافيًا لدفعهم في يوليو ١٩٥٨م إلى سحب اعترافهم بسلطته على لحج، وأبلغوه رسميًا بذلك القرار في إيطاليا، التي توقف بها بعض الوقت في أثناء عودته من لندن[١]، فما كان أمامه من خيار أفضل من خيار الاتجاه إلى القاهرة التي كانت تقود في ذلك الوقت المقاومة العربية ضد مخططات الغرب في المنطقة، وعند وصوله إليها صرح لوسائل الإعلام قائلا : " **لقد ذهبت إلى لندن وقدمت أربع مذكرات احتجاج إلى وزير المستعمرات، اعترضت فيها على التصرفات البريطانية باحتلال لحج وتفتيش المنازل واعتقال المواطنين، وقلت: إنني لن أخضع ولا أقبل ما يسمونه اتحادًا، ثم فوجئت بعزلي**"[٢].

وخيم التذمر والغضب على سكان لحج بسبب قرار البريطانيين عزل سلطانها، وألقت تلك الحالة بظلها على مرافق السلطنة الرسمية التي لم تطاوع البريطانيين بسهولة، فالمجلس التشريعي للسلطنة الذي تأسس في سنة١٩٥١م، لم يعط شرعية لتلك الإجراءات البريطانية، ووجه عدد من أعضائه رسالة إلى حاكم عدن، أعلنوا فيها تمسكهم بالسلطان علي عبد الكريم[٣]، وظل المجلس يتلكأ في سحب الثقة منه، ونتيجة لتزايد الضغوط البريطانية، وافق أغلب أعضاء ذلك المجلس على تكليف فضل بن علي العبدلي حاكمًا للسلطنة بالوكالة فقط.

ومع مرور الوقت أخذت الأمور تسير لصالح البريطانيين داخل لحج، فتدخلهم المباشر في شؤونها سمح لهم بتعزيز صفوف المطيعين، وفي ممارسة ضغوط كثيرة على المعارضين، ففي ديسمبر ١٩٥٨م، اتخذ مجلس السلطنة قرارًا - بموافقة الأكثرية - يقضي بعزل السلطان علي عبد الكريم وتثبيت فضل بن علي بديلاً عنه[٤]، وعادت سلطنة لحج بتلك الخطوة إلى الحظيرة البريطانية

---

(١) نجيب أبو عزالدين: المرجع السابق، ص١٦٧.
(٢) اليقظة: العدد (١٨٧)، ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.
(٣) Records of Yemen Vol, 13, 1957 - 1958, P. 510-511.
(٤) Reilly: Aden and the Yemen, p. 58.

من جديد، ولكنها بسبب تلك الأزمة تأخرت بعض الوقت في الانضمام إلى المسيرة الاتحادية.

وفي سلطنة يافع السفلى استطاع البريطانيون أن يعيدوا نفوذهم إلى المنطقة الساحلية منها، فعينوا نائبًا عليها بديلا عَن محمد عيدروس، وأعادوا تنظيم إدارتها وتجنيد حرس قبلي جديد بدلاً من الحرس السابق، غير أن محمد عيدروس ظل في الوقت نفسه، يفرض نفوذه على المنطقة الجبلية الوعرة من السلطنة، وظل يحرض أتباعه ضد البريطانيين وضد الموالين لهم، من خلال اللقاءات العامة، وتوزيع المنشورات، التي كانت تسحب على آلة الإستنسل في "القارة". وفضلاً عن ذلك فقد اعتقد البريطانيون أن له يدًا في التفجيرات التي وقعت في مستعمرة عدن في أثناء محادثات الاتحاد في إبريل ومايو **١٩٥٨**م، واتهموا حكومة الإمام أنها قدمت له الدعم والمساعدة، على الرغم من عدم توافر الأدلة التي تثبت ذلك(١).

ونظرًا لطبيعة المنطقة الجبلية الصعبة التي تحصن بها محمد عيدروس، لم يكن هناك مجال أمام البريطانيين، لتجريد حملة عسكرية برية، للقضاء على تمرده كما حدث في لحج، فحاولوا في بداية الأمر إضعاف نشاطه، من خلال تحريض القبائل عليه، إذ أمطرت الطائرات البريطانية قرى تلك القبائل بالمنشورات التي كانت تحذرهم من التعاون معه، وتتهمه بالعمالة لحكومة الإمام، مستغلين في ذلك اختلاف المذهب الديني لأهالي المنطقة عن المذهب الذي يتزعمه الإمام في شمال اليمن، فقد ورد في أحدى تلك المنشورات: " **يا أهالي يافع الكرام لقد قبل محمد عيدروس أن يبيع بلادكم لليمن، وهذا الخبر أذاعته محطة إذاعة صنعاء.. إن غرضه الوحيد هو أن يجعلكم رعايا للزيود** "(٢).

---

(١) Ibid, PP 54-55.

(٢) منشور من إدارة المعتمد البريطاني للمحمية الغربية، موجه إلى أهالي يافع في يونيو ١٩٥٨م، يحذرهم من عواقب التعاون مع محمد عيدروس.

وعندما تبين للبريطانيين عدم جدوى ذلك الأسلوب، شنت طائراتهم العسكرية حملات عديدة على قرى أتباع محمد عيدروس ومنازلهم، بلغت ما بين يونيو وأكتوبر ١٩٥٨م أكثر من خمس عشرة حملة جوية استخدمت فيها مختلف أنواع القنابل والقذائف، فأدت إلى إحداث أضرار كبيرة في تلك القرى، وإلى تدمير مستودعات محمد عيدروس ومساكنه(١).

وظهرت مشكلة أخرى أمام البريطانيين في أثناء بداية مفاوضات قيام الاتحاد في إبريل ١٩٥٨م، في إمارة الضالع، حيث اضطربت أوضاعها على نحو خطر، وكالعادة فقد كان لحكومة الإمام يد قوية في دعم زعماء تلك الاضطرابات وتحريضهم، ومنهم الأمير حيدرة ولي عهد الإمارة، الذي اختلف مع والده ونزح إلى شمال اليمن قبل عدة سنوات، والذي كان مصدرًا لأكثر القلاقل التي كانت تشهدها مناطق الضالع والمناطق المجاورة لها، بفعل الهيبة التي كان ما يزال يتمتع بها بين أوساط قبائلها(٢).

وعمومًا فقد كانت الاضطرابات في الضالع شيئًا مألوفًا، غير أن الأمر غير المألوف في هذه المرة، هو المدى الذي طور فيه منتفضو الضالع من قدراتهم التقنية، والذي مكنهم من تحقيق نتائج خطرة ومؤثرة أكثر من تلك التي حققوها في الانتفاضات السابقة، إذ تمكن الأمير حيدرة الذي قاد رجال القبائل المتمردة من **الأزارق**، و**الحميدي**، و**الشعيري**، و**الجحافي**، و**وردفان**، للسيطرة على جبل "جحاف" في أطراف الضالع، في منتصف إبريل ١٩٥٨م، وتعزز موقفهم في ٢٢ من ذلك الشهر عندما تمكنوا من محاصرة المستشار البريطاني في منطقة "السرير" التي ذهب إليها بغرض التحقق من الوضع في "جحاف".

وعندما فشلت ثلاث محاولات لجيش محمية عدن المرابط في الضالع، في

---

(١) تقريرعن عدد تلك الغارات، وتواريخها، والقرى والمناطق التي استهدفتها، (من أرشيف السلطنة العفيفية في القارة).

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, PP. 55-56.

فك الحصار عن المستشار البريطاني، اضطر البريطانيون تجريد حملة عسكرية كبيرة اشتركت فيها سريتان من جنود المشاة البريطانيين إلى جانب قوات جيش محمية عدن، فتمكنت تلك القوة، في ظل مساندة جوية متواصلة من الطائرات البريطانية، من حسم المعركة لصالحها في ٣٠ إبريل، فحررت "السرير" ومعظم "جحاف"، وأرغم في النهاية الأمير حيدرة، وعدد كبير من أتباعه، على الهروب إلى نواحي "قعطبة"[١]، بعد أن ألحقت الطائرات البريطانية خسائر كبيرة بمراكزهم التي استحدثوها في "حجاف"، وكذلك في عدد من المراكز الحدودية التابعة لجنود الإمام التي كانت تقدم لهم التموين والمساعدة، وعلى إثر تلك الإجراءات العسكرية القاسية، التي استعملها البريطانيون ضد القبائل الخارجة عن طوعهم، شهدت الضالع تحسنًا ملحوظًا في أوضاعها الأمنية[٢].

وعمليًا لم تكن العمليات العسكرية وحدها التي شنها البريطانيون على القبائل المتمردة، وعلى الحكام المعارضين هي التي مهدت الطريق لقيام الاتحاد الفيدرالي، بل واتخذوا إلى جانبها، لا سيما بعد التفجيرات التي شهدتها مدينة عدن في منتصف عام ١٩٥٨م، سلسلة من الإجراءات الأخرى، للحد من نشاط القوى السياسية والأفراد المعارضين للمشروع الاتحادي، فقد أعلنوا حالة الطوارئ في عدن في ٢ مايو ١٩٥٨م[٣]، وزجوا بعدد من الرموز المعارضة في السجون بموجب قانون تلك الحالة، وسنوا قانونًا جديدًا للصحافة في عدن، ضيقوا بموجبه الخناق على حرية النشر، وأغلقوا على أساسه الكثير من الصحف التي لاترضيهم[٤]، كما أمروا كذلك بإغلاق فروع حزب الرابطة

---

(١) Harold Ingrams: the Yemen, John Murray, London, 1963, P. 151.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, P. 56.

(٣) Ibid, p. 55.

(٤) قحطان الشعبي: الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، ص١٤٠. محمود أحمد العالم: المخطط الاستعماري الحديث في جنوب اليمن، مجلة اليمن الجديد، شهرية، السنة الثانية، العدد (١٢)، يناير ١٩٦٥م، ص٤٢.

في لحج، ويافع السفلى، والفضلي، والعوالق، وأغلقوا كذلك بعض الأندية والجمعيات التي كانت لا تبارك سياستهم في الجنوب ومنها نادي "الشباب الثقافي" في المكلا، وفي الوقت نفسه تعرضت بعض العناصر النشطة في المحميات التي كانت لها مواقف سياسية لا ترضي البريطانيين للسجن أو الأبعاد، مثل مدير المعارف والأشغال والمالية بسلطنة الفضلي، ومدير المعارف والصحة بسلطنة لحج(١).

نتائج المباحثات:

شكلت نتائج مباحثات لندن في يوليو١٩٥٨م، والمباحثات السابقة لها في عدن، الأساس الذي انطلقت منه المفاوضات التي شهدتها عدن في أغسطس وسبتمبر من ذلك العام، بين حكام المحميات والبريطانيين على التفاصيل النهائية لمشروع الاتحاد، والتي توجت بالاتفاق النهائي على مسودتي الدستور الاتحادي ومعاهدة الحماية والصداقة، اللتين رسمتا شكل الاتحاد وتفاصيله، واللتين ظلتا طي الكتمان تمشيًا مع رغبة الحكام الذين حرصوا على عدم الإدلاء بأي تصريح أو تعليق يشير إلى تلك الخطوة التي بلغوها، تجنبًا لردود أفعال القوى المعادية لمشروع الاتحاد.

والحقيقة أن توصل المفاوضات إلى تلك النتيجة لم يكن بالأمر الهيّن، فعلى الرغم من الانسجام والتفاهم الكبير بين المتفاوضين، والحوافز المشتركة التي كانت تدفعهم إلى قيام الاتحاد، إلا أن هناك عدة صعوبات عملية برزت أمام المشروع، وتطلبت جهدًا مضنيًا للتوصل إلى اتفاق حولها، فاسم الاتحاد مثلاً كان من بين المسائل التي اختلفت فيها الآراء وشغلت أكثر من غيرها وقت المفاوضات، وما يلفت النظر في المقترح الذي كان حكام المحميات قد توصلوا إلى اتفاق بشأنه، واعترض عليه البريطانيون، وهو" **اتحاد إمارات**

(١) حزب رابطة أبناء الجنوب: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، مكتبة القاهرة، ١٩٦٣م، ص٨٠٧.

الجنوب" ، هو ذلك الغموض الذي تعمدوه في عدم تحديد هوية الجنوب في ذلك الاسم، والذي لاشك في أنه يثير التساؤل، وبسبب أن الوثائق التي بين أيدينا لتلك المدة، لم توضح لنا تبرير الحكام لذلك الغموض، فإن الأمر يصبح مفتوحًا على احتمالات كثيرة، فربما هدفوا من وراء ذلك الغموض ألا يعطوا سلاحًا لأعدائهم الذين يتهمونهم بعدم الاعتراف بالهوية اليمنية للجنوب، التي تبناها في ذلك الوقت معظم أطراف الحركة السياسية والعمالية في عدن، وألا يعطوهم في الوقت نفسه إقرارًا بذلك، وربما كان ذلك الغموض، غير مقصود، فالهوية سواء كانت يمنية أم عربية، لا تهم أصلاً هؤلاء الحكام، فالقوى الوطنية أو القومية التي تبنت مثل تلك الشعارات كانت جميعها قوى معادية في نظرهم.

والمثير للدهشة، هو أنه في الوقت الذي تجاهل فيه حكام المحميات، الهوية القومية للاتحاد، ألحت فيه وزارة الخارجية البريطانية على حاكم عدن، على اختيار عنوان للاتحاد يشير إلى هويته العربية، حتى لا يبدو في معزل عن موجة المد السياسي للحركة الوطنية والقومية التي كان يشهدها العالم العربي في تلك المدة، ولذلك طلب حاكم عدن من الحكام المتفاوضين الموافقة على تعديل مقترحهم لاسم الاتحاد بحيث يكون "**اتحاد إمارات الجنوب العربي**"[(١)]، وعلى ما يبدو، فقد قصد البريطانيون من وراء ذلك الاسم تحقق هدفين رئيسين:

الأول - تأكيد هوية الاتحاد العربية، لأسباب دعائية، كي تتماشى مع مشاعر الاعتزاز بالعروبة التي كانت تعم المنطقة.

و**الثاني** - تأكيد عدم الاعتراف بهوية الجنوب اليمنية التي كان يقرها الإمام، وأطراف وقوى سياسية و وطنية عديدة.

وكان اختيار عاصمة الاتحاد كذلك، من المسائل التي استهلكت وقتًا

(١) Records of Yemen, Vol, 14, P.496.

طويلاً من النقاش، فإنشاء عاصمة اتحادية في مناطق المحميات أمر يحتمل، لاعتبارات عملية، عدة صعوبات، وزادت حدة تلك المعضلة عندما تخلفت سلطنة لحج، للأسباب المذكورة سابقًا، عن الالتحاق بالمفاوضات الاتحادية إذ كانت عاصمتها المرشحة الأقوى لاحتضان المركز الاتحادي نظرًا لعدة أسباب أهمها قربها من مدينة عدن.

وحاول المتفاوضون طرح عدة أفكار لحل مشكلة العاصمة الاتحادية، كانت أبرزها فكرة إقامتها في منطقة "العلم" في الطرف الغربي لسلطنة الفضلي الملامس لحدود مستعمرة عدن، لكن بعد دراسة ذلك المقترح الذي حظي بالاهتمام، تبين للمختصين مدى صعوبة إقامة العاصمة الاتحادية في ظروف تلك البيئة الصحراوية المعزولة والقاحلة، ولذلك قرر الحكام في الأخير أن تكون العاصمة الاتحادية في إطار مستعمرة عدن، على الرغم من إدراكهم أنهم سيكونون عرضة لانتقادات واسعة، وعدهم ذيولاً لـ "الإمبريالية" لوضع عاصمتهم في مستعمرة عدن، إلا أنهم بحسب تقارير المفاوضات، كانوا يشعرون أن فوائد وجود العاصمة الاتحادية في عدن تفوق الخسائر والانتقادات التي سيتعرضون لها، لا سيما بالنظر إلى المستقبل، إذ إن ذلك سيعمل على تسهيل ربط عدن بالاتحاد[١]، وقد امتدح حاكم عدن زعماء المحميات على ذلك الموقف، وعدّ تبنيهم لخطوات تعرضهم للانتقاد الخارجي أمرًا مشجعًا، ويدل على نمو الإحساس بالشعور بالمسئولية[٢].

وعلى أية حال فقد اختيرت المساحة الواقعة بجانب "الحسوة" في شمال عدن، وجنوب "بير أحمد" عاصمة مشيخة العقربي، مقرًا للعاصمة الاتحادية التي سميت "مدينة الاتحاد" - الشعب حاليًا - وفور قيام الاتحاد بدأ العمل في مسح تلك المنطقة وتمهيدها، و وضعت أول حجر أساس لمبانيها ومنشآتها، في

(١) Records of Yemen, Vol, 14, P.481.
(٢) Ibid, P.481.

سبتمبر ١٩٥٩م[١].

والمسألة الأخرى التي دار حولها نقاش طويل بين الحكام والبريطانيين، كانت حجم الإمكانات المالية والأمنية المطلوبة للاتحاد، فالحكام على ما يبدو كان لديهم اعتقاد، أن حكم الأهالي على الاتحاد، بأنه ذو قيمة أو هدف أو فائدة، لن يكون بوصفه يقدم حلاً سياسيًا لمستقبل الجنوب، وإنما في ما يقدمه من حلول ملموسة لمعيشتهم، ولذلك طالبوا الحكومة البريطانية بدعم الاتحاد بمبالغ مالية كبيرة - من وجهة نظر البريطانيين - من أجل رفع مستوى المعيشة لسكان الاتحاد، ومن أجل كسب تأييد قبائلهم الذين سيكونون، بدون شك، هدفًا لتأثير أعداء الاتحاد[٢]، فالسلطان صالح بن حسين العوذلي قدر الدعم المالي المطلوب للاتحاد بحوالى عشرين مليون جنيه إسترليني سنويًا حتى يتمكن من الوقوف على قدميه، ومقاومة ضغط الدعاية المعادية التي تقودها - حسب قوله- حكومة اليمن بدعم مصري وروسي[٣].

ومع أن الحكومة البريطانية تعهدت لحكام المحميات بتزويد الاتحاد بالمساعدات المالية والفنية اللازمة لعمليات التطوير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٤]، إلا أن تقدير حجم ذلك الدعم اعترضته عدة صعوبات، بسبب عدم معرفة عدد الولايات التي سيشملها الاتحاد فيما بعد من جهة، وبسبب الأرقام المرتفعة التي كان يطلبها الحكام، والأرقام المنخفضة التي كان يعرضها البريطانيون من جهة أخرى، بيد أن الأحداث التي شهدها العراق وبلدان عربية أخرى في يوليو ١٩٥٨م، دفعت الحكام إلى قبول الأرقام التي اقترحت الحكومة البريطانية تقديمها للاتحاد من بينها: تكلفة البنايات في عاصمة الاتحاد

---

(١) Reilly: Aden and the Yemen, P.60.
(٢) Records of Yemen, op. cit, 481.
(٣) Ibid, P. 490.
(٤) King: imperial Outpost-Aden. P.63.

(٢٠٠,٠٠٠) جنيه، والمنحة المالية الأولية (٢٥٠,٠٠٠) جنيه، والمنحة المالية السنوية (٢٥٠,٠٠٠) جنيه، والمنحة السنوية لمساعدة الإدارة (٥٠,٠٠٠) جنيه[١]. وكذلك تغطية نفقات الحرس الوطني الاتحادي ورواتبهم.

وإجمالاً فقد بلغت المساعدات التي قدمتها بريطانيا للاتحاد في السنة الأولى من عمره، حوالى خمسة مليون جنيه إسترليني[٢].

وكانت المسألة الأمنية للاتحاد، قد دار حولها هي الأخرى جدل كثير، ومع أنها قد حسمت بالاتفاق على إقامة جهازين أمنيين هما الجيش الاتحادي، والحرس الوطني الاتحادي، إلا أن ذلك الاتفاق اعترضته مشكلة أخرى هي تحديد وقت قيام تلك المؤسسات، ففي حين كان يرى البريطانيون أن تشكل هاتان المؤسستان بعد قيام الاتحاد، كان الحكام يلحون على ضرورة تزامن تكوينها مع قيام الاتحاد حتى يمنح ذلك الاتحاد - حسب رأيهم - سلطة ومكانة حقيقية. وعمومًا فقد تم الاتفاق في نهاية الأمر، على أن يستلم الاتحاد حال قيامه، قوات الحرس الحكومي للمحمية الغربية الذي سيصبح أساس الحرس الوطني الاتحادي[٣]، والذي يبلغ تعداده في ذلك الوقت "٣٦٢٠" ضابطًا وجنديًا، والذي سيأخذ في الازدياد من خلال امتصاص الحرس القبلي للولايات الأخرى التي ستنضم إلى الاتحاد[٤]، وعلى أن ينقل جيش محمية عدن "الليوي" الذي تشكل في سنة ١٩٢٨م، إلى الاتحاد لكي يكون نواة للجيش الاتحادي، ولكن على أن يكون ذلك في مرحلة لاحقة من قيام الاتحاد[٥].

---

(١) Records of Yemen, OP. Cit, P.514.

(٢) David Holden: Farewell to Arabia, Faber and Faber, London, First Published, 1966, p. 48.

(٣) King: Imperial Outpost -Aden, P.63.

(٤) Records of Yemen, VOL 14, P.482.

(٥) Ibid,p.490.

وفي كل الأحوال فقد كانت أهم وثائق المشروع الاتحادي التي أفضت إليها المفاوضات هي الدستور الاتحادي، ومعاهدة الحماية والصداقة بين الاتحاد وبريطانيا، اللتين رسمتا شكل الاتحاد ومضمونه. ولا يتسع المجال هنا للوقوف أمامهما مطولاً، لكننا من أجل توضيح صورة المشروع الاتحادي سنستعرض أبرز ما ورد فيهما بالشكل السريع الآتي:

أولاً - دستور الاتحاد:

جاء في مقدمة دستور الاتحاد المكون من عشرة أبواب و ثمانية وأربعين بندًا (مادة): " **أن حكام وشعوب الولايات الست المؤسسة للاتحاد راغبون في تحسين وتقوية اقتصادياتهم في جو من السلام والطمأنينة، ومقتنعون بأن تحقيق ذلك ممكن فقط بالتعاون المتبادل فيما بينهم، وأنهم مصممون على بلوغ هذه الغايات بواسطة اتحاد فيدرالي عربي إسلامي لولاياتهم وولايات جنوب بلاد العرب الأخرى التي تشاركهم أهدافهم** "[(١)].

وخُصِّص الباب الأول من الدستور للمسائل المتعلقة بتأسيس الاتحاد، وإجراءات المصادقة على الدستور وسريانه في ولايات الاتحاد، وخُصِّص الباب الثاني لإجراءات دخول الولايات الجديدة إلى الاتحاد[(٢)]، أما الباب الثالث فقد خُصِّصت مواده للمجلس الأعلى الذي يتألف من عضو واحد لكل دولة ممثلة في الاتحاد، وهؤلاء الأعضاء هم في الوقت نفسه وزراء الاتحاد، وحدد الدستور مدة بقائهم في المجلس الأعلى بخمس سنوات، بدلاً من ثلاث سنوات كان قد اتفق عليها في بداية المحادثات[(٣)]. وللمجلس الأعلى رئيس دوري لمدة شهر واحد فقط، بدلاً من السنة التي كان قد تم الاتفاق عليها في

---

(١) دستور اتحاد إمارات الجنوب العربي: فبراير١٩٥٩م، مطبوع بالإستنسل، المقدمة، ص٣.

(٢) دستور اتحاد إمارات الجنوب العربي: المقدمة، ص٤.

(٣) Records of Yemen, VOL 14, P.480.

بداية المفاوضات[١]، وتضمنت بقية مواد ذلك الباب طريقة عمل الأعضاء، وتقديم القضايا إلى المجلس، والمرتبات، وغيرها[٢].

وتناول الباب الرابع من الدستور المواد المتعلقة بالمجلس الاتحادي الذي يعد الهيئة التشريعية للاتحاد، والذي يتألف من ستة ممثلين لكل ولاية، تختارهم بالطريقة والأسلوب الذي تراه مناسبًا لها. وللمجلس الاتحادي رئيس دائم يرشحه المجلس الأعلى من بين أعضاء المجلس الاتحادي على أن يوافق عليه المجلس الاتحادي، وحددت مواد ذلك الباب كيفية سير أعمال المجلس واجتماعاته[٣]، وعالجت الأبواب الأخرى للدستور طرائق التشريع والمسائل المتعلقة بالمالية والخدمة الاتحادية، ومسؤوليات وصلاحيات كل من الاتحاد والولايات الأعضاء، وكيفية تعديل الدستور.

ولعل ما يلفت النظر في دستور الاتحاد، هو عدم إشارته لا من قريب ولا من بعيد إلى طبيعة العلاقة بين الاتحاد وبريطانيا، قياسًا بالمشاريع الدستورية السابقة التي كانت تمنح الحاكم البريطاني لعدن والمحميات ومستشاريه صلاحيات واسعة في إدارة شؤون تلك الاتحادات المقترحة، ولا ريب في أن المغزى من وراء ذلك كان اعتبارات دعائية لا أكثر، أما من الناحية العملية فقد كان الاتحاد خاضعًا بشكل أو بآخر للنفوذ البريطاني، فقد كان إلى جانب كل وزير اتحادي في تلك الوزارات الست - الداخلية، والأمن الداخلي، والمعارف، والصحة، والتجارة، والشؤون الخارجية - سكرتير أو مستشار بريطاني، يتولّى ضبط الأمور الإدارية والمالية في تلك الوزارة، ثم إن الدور البريطاني في شؤون الاتحاد الذي أغفله الدستور، وضحته بشكل دقيق اتفاقية الصداقة والحماية بين الاتحاد وبريطانيا، صحيح أن دستور الاتحاد الحالي مثل

(١) دستور اتحاد إمارات الجنوب العربي: المقدمة، ص٥-٦.
(٢) المرجع نفسه والصفحة.
(٣) نفسه: ص٧-٩.

خطوة متقدمة مقارنة بالمشاريع الدستورية السابقة، من حيث درجة استقلاله الذاتي، وعدم خضوعه للإدارة البريطانية المباشرة، لكن ذلك لم يكن بسبب نزوع الحكام نحو الاستقلال عن الإدارة البريطانية، كما أنه لم يكن نتيجة لحسن نية البريطانيين تجاه المحميات وتهيئتها بشكل سريع للاستقلال، بل كان بدرجة رئيسة نتيجة لضغط عوامل سياسية كثيرة، معظمها تتعلق بالتطورات التي كان يشهدها الوطن العربي، فهي التي أجبرت البريطانيين وحكام المحميات على الوصول إلى ذلك التقدم المحدود الذي شهده دستور الاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوب، فقد حاول حكام المحميات منذ بداية المفاوضات إظهار الاتحاد وكأنه من صنعهم، حتى يتجنبوا الانتقادات والاتهامات التي كانت توجه لهم من خصومهم السياسيين.

ثانيًا - معاهدة الصداقة والحماية بين الاتحاد وبريطانيا:

لا تختلف معاهدة الصداقة والحماية التي أُبرمت بين (اتحاد إمارات الجنوب العربي) وبريطانيا في جوهرها كثيرًا عن تلك التي وقّعها على انفراد حكّام السلطنات والمشيخات من قبل مع البريطانيين، فموجب هذه المعاهدة، قُيِّد الاتحاد بالسياسة البريطانية لا سيما في الجوانب العسكرية والسياسة الخارجية، فلا يحق له وفقها الدخول في أي معاهدات أو اتفاقيات أو مراسلات، أو أية علاقات أخرى مع أية دولة، أو حكومة، أو منظمة أجنبية دون علم الحكومة البريطانية وموافقتها، ومقابل ذلك تعهدت بريطانيا بحماية الاتحاد من أي أخطار أو تهديدات داخلية أو خارجية، كما تعهدت بتقديم المعونات العسكرية والمالية للاتحاد لتمكينه من تحقيق التقدم في طريق الاستقلال[١].

ولم تكن المفاوضات بين الحكام والإدارة البريطانية في عدن حول تلك المعاهدة مضنية، فقد دهش البريطانيون من ذلك التبدل الذي حدث في مواقف

(١) King: Imperial Outpost-Aden. P.60.

هؤلاء الحكام تجاه الحماية البريطانية للاتحاد، فبعد أن كانوا في الماضي غير متحمسين لمسألة التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للاتحاد المقترح، أصروا هذه المرة على كتابة ما يشير إلى مسئولية بريطانيا عن حماية الاتحاد(١).

وفضلاً عن ذلك فقد تمسكوا بالاحتفاظ بمعاهداتهم السابقة مع بريطانيا، كي تضمن حمايتهم في حال انهيار الاتحاد(٢)، كما أنهم لم يعودوا يرغبون كما كانوا يطرحون في الماضي بإعطاء الاتفاقية مدة ضمان ومصداقية، لكنهم في الوقت نفسه كانوا يرغبون في أن تكون الاتفاقية خاضعة للمراجعة بعد مدة محددة بموافقة الطرفين، وكانت تلك النقطة محل نقاش طويل بين الحكام والبريطانيين، ففي بداية الأمر اقترح الحكام ضرورة مراجعة الاتفاقية بعد عشر سنوات، ثم عادوا وخفضوها إلى خمس سنوات، على أمل أن تمكنهم تلك المدة، بالاتفاق مع بريطانيا، من النظر إلى الاستقلال التام للاتحاد.

غير أن البريطانيين رأوا في مسألة تحديد مدة لمراجعة الاتفاقية، خطورة على مستقبل مصالحهم في المنطقة، ليس من الحكام الذين يتعاملون معهم، والذين كانوا يرغبون في تحديد تلك المدة، وإنما لأسباب تتعلّق بتوقُّعات الأحوال السياسية التي ستشهدها عدن والمحميات في المرحلة القادمة، فتقارير المخابرات البريطانية كانت تتوقع حدوث استقلال الجنوب بعد خمس سنوات تقريبًا(٣)، وعليه كان البريطانيون يأملون من خلال علاقتهم بالساسة المعتدلين في عدن، الذين يعبِّرون بصراحة عن رغبتهم في ربط عدن بالاتحاد، أن يتحقق ذلك الربط في أقرب وقت ممكن، حتى تستطيع بريطانيا ترتيب الأوضاع السياسية في عدن والمحميات بشكل يناسبها، في المدة التي تسبق التاريخ المحتمل للاستقلال، ولذلك فضلت ألا يتم تقييد مراجعة الاتفاقية بزمن محدد،

---

(١) Records of Yemen Vol, 14, 1958-1959, P.480.

(٢) Ibid, P.494.

(٣) Ibid, P.480.

حتى لا يكون ذلك عقبة أمام انضمام عدن للاتحاد في أي وقت، ونجحت في إقناع الحكام بذلك.

وعلى أية حال، فقد جاء في مقدمة المعاهدة التي احتوت على تسع مواد، وسبعة بنود ملحقة "**أن الاتحاد يرغب في التطور النهائي إلى دولة مستقلة اقتصاديًا، وسياسيًا، ويرغب كذلك في علاقات ودية مع بريطانيا**"(١)، التي من جانبها تعهدت بمساعدة الاتحاد لكي يصبح دولة مستقلة، وأعطت المادة الثانية من المعاهدة الحق لبريطانيا أن تدير علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها، والمنظمات الدولية، وتكون لها المسئولية الكاملة بشأن هذه العلاقة، وألزمت المادة الخامسة الاتحاد بأن يقبل وينفذ من جميع الوجوه، أية نصيحة من بريطانيا في أية مسائل تتعلق بالحكم، واشترطت المادة السادسة على الاتحاد عدم قبول أي ولاية جديدة فيه إلا بمعرفة بريطانيا(٢).

وفي الجانب الآخر تعهدت بريطانيا في البند الثالث من المادة الثانية بألا تدخل في أي معاهدة أو اتفاقية تنص على تغيير في حدود الاتحاد بدون موافقة الاتحاد، وتعهدت كذلك في المادة الثالثة بأن تشمل الاتحاد برعايتها وحمايتها، والتزمت في المادة الرابعة بتقديم المساعدات المالية والفنية لتطوير الاتحاد، وتأسيس الجيش والحرس الوطني للاتحاد وصيانتهما(٣).

وتماشيًا مع رغبة حكام المحميات، نصت المادة السابعة على سريان مفعول جميع الاتفاقيات والارتباطات السابقة التي أبرمت بين تلك الولايات الداخلة في الاتحاد وبريطانيا، وحددت المادة الثامنة مهمة الحاكم البريطاني في

---

(١) Treaty of Friendship and Protection: between the United Kingdom and the federation of Arab Emirates of the South, February, 1959, P.3.

(٢) Ibid. P.3.

(٣) Ibid, P.3.

عدن والمحميات بوصفه وساطة اتصال بين الاتحاد والحكومة البريطانية، ونصت المادة الأخيرة على إمكان تعديل تلك المعاهدة في أي وقت بالاتفاق بين الطرفين[١]، ولم تقيد تلك المعاهدة - شأنها شأن المعاهدات السابقة مع حكام المحميات - بمدة زمنية محددة لسريان مفعولها.

واهتمت النقاط السبع الملحقة بالاتفاقية، بالجانب الأمني والعسكري للاتحاد، ووفرت للبريطانيين مجالاً واسعًا للتحرك العسكري داخل الاتحاد، والاستفادة من إمكاناته العسكرية والطبيعية، فالفصل الثاني من الملحق اشترط على الاتحاد الموافقة على توفير أي قسم من الجيش الاتحادي أو الحرس الوطني تطلبه بريطانيا للعمل خارج نطاق الاتحاد، وأن يكون ذلك القسم تحت إمرة ضابط تختاره بريطانيا، وفي المقابل تعهدت بريطانيا في الفصل الرابع على توفير المختصين للمساعدة في تدريب الجيش الاتحادي والحرس الوطني، وإدارتهما وتوفير فرص التدريب لهما في الخارج، وتزويدهما بالمعدات اللازمة[٢]، والتزم الاتحاد في الفصل الخامس من الملحق بالسماح للقوات البريطانية أن تتخذ قواعد لها في الاتحاد، وأن تتحرك بحرية تامة داخله[٣].

والأمر المثير للدهشة، هو أنه في الوقت الذي حرص فيه البريطانيون وحكام السلطنات الذين تبنوا قيام الاتحاد، على إحاطة نتائج محادثاتهم بالكتمان الشديد، لا سيما معاهدة الحماية التي كانت بنودها توفر سلاحًا قويًا للقوى المعارضة لنقد الاتحاد والتشكيك به، أذاع راديو القاهرة، قبل أيام قليلة من قيام الاتحاد، مشروع تلك المعاهدة بكل تفاصيلها، فشكل ذلك الحدث المفاجئ صدمة كبيرة للحكام وللبريطانيين، وجعلهم في وضع شديد الإحراج، ليس فقط عند أعدائهم الذين وجدوا في ما حملته تلك المعاهدة مبررات قوية

(١) Treaty of Friendship and Protection, P.4.
(٢) Ibid, P.5.
(٣) Ibid, P.5.

للتشهير في الاتحاد عشية قيامه، بل وحتى عند أصدقائهم في الخارج، الذين كان يفترض أن يكونوا على علم مسبق بنتائج التطورات التي بلغتها الخطة الاتحادية. وعلى أيه حال، فبعد مفاجأة راديو القاهرة، وجد البريطانيون أن عليهم إحاطة أصدقائهم في أمريكا، وفرنسا، وإيطاليا علمًا، باكتمال الترتيبات الخاصة بالاتحاد، وباليوم الذي تحدد لقيامه، كما أشعروا الإسرائيليين بتلك التطورات، ولكن قبل قيام الاتحاد بساعات قليلة(١).

قيام الاتحاد:

بعد أن تكللت المفاوضات في عدن بالاتفاق على كل المسائل المتعلقة بقيام الاتحاد، تم الاتفاق على أن يكون يوم ١١ فبراير ١٩٥٩م يوم ميلاد الاتحاد، وعلى دعوة وزير المستعمرات البريطاني "لينوكس بويد Lennox Boyd" لحضور تلك المناسبة، وقبل ذلك الموعد بأيام، أصدر الحكام الذين انخرطوا في تلك المفاوضات أول بيان رسمي لهم عن النتيجة التي توصلوا إليها، جاء فيه: "**نحن نيابة عن سلطنات العوذلي ويافع السفلى والفضلي وإمارة بيحان والضالع، ومشيخة العوالق العليا، نرغب في أن نعلن بأننا قد اتفقنا اتفاقًا كاملاً على تشكيل اتحاد نعتقد أنه في المصلحة القصوى لشعبنا وبلادنا ونحن الآن نتخذ الإجراءات الضرورية لتأسيس حكومة اتحادية، وستكون السلطة العليا لتلك الحكومة في يد مجلس أعلى يتألف من وزراء، ولن يكون هناك رئيس دائم للمجلس الأعلى، وستؤلف هيئة تشريعية للاتحاد تعرف بمجلس الاتحاد، وتتكون من ممثلين عن كل الدول الأعضاء في الاتحاد**"(٢).

وفي يوم الأربعاء ١١ فبراير ١٩٥٩م، أقيم احتفال كبير في معسكر "خطوط شامبيون" Champion Line في شمال خور مكسر أعلن فيه رسميًا عن قيام

---

(١) Treaty of Friendship and Protection, P. 471.

(٢) الكفاح: عدن، العدد (١١)، السنة الأولى، ٧ فبراير ١٩٥٩م.

"**اتحاد إمارات الجنوب العربي**" للولايات الست المؤسسة، وحضر الاحتفال معظم سلاطين المحميات ومشايخها، وعدد كبير من أعيانها كما حضر الاحتفال معظم المسئولين ورجال السياسة في عدن، وحضره من الجانب البريطاني "لينوكس بويد" وزير المستعمرات، و "وليم لوس" حاكم عدن العام، وفي بداية الاحتفال تم استعراض حرس الشرف، الذي تشكل من أفراد الحرس الحكومي، الذي تحول اسمه إلى "**الحرس الوطني الاتحادي**"(١)، والذي أصبح من تلك اللحظة خاضعًا لحكومة الاتحاد(٢)، كما حضر الاحتفال حوالى خمسة آلاف شخص بينهم طلاب مدارس ورجال قبائل(٣)، أحضرتهم سيارات خاصة من المحميات المجاورة لعدن لحضور تلك المناسبة.

وألقى **أحمد عبدالله الفضلي**، كلمة الاتحاد بوصفه أول رئيس دوري للمجلس الأعلى بحسب تسلسل الحروف الأبجدية، انتقد فيها حالة التشرذم والتناحر الداخلي التي كانت تعيشها المحمية الغربية في الماضي، وامتدح التطور والتقدم الذي شهدته في المدة الأخيرة، والذي لا يمكن تعزيزه، حسب وصفه، إلا بالوحدة التي أطنب في استعراض فوائدها وأهميتها، وقال: "**لقد أصبح الحكام مقتنعين بأن الوحدة هي الطريق الوحيد لتأمين العدالة للشعب وتحسين مستواه، ولذلك قررنا إنشاء حكومة اتحادية على أن تكون من صنعنا وأن نضع بأنفسنا دستورها بعد أن وضعنا جانبًا جميع المصالح الشخصية** "(٤)، وتلاه وزير المستعمرات الذي ألقى كلمة مختصرة أكد فيها دعم بلاده ومساندتها للاتحاد وأعرب عن أمله في تعزيز روابط الصداقة بين الحكومة البريطانية والاتحاد(٥).

---

(١) اليقظة: العدد (٣٧)، ١٢ فبراير ١٩٥٩م.

(٢) R.J. Gavin: Aden under British rule, 1939 -1967, London, 1975, P.341.

(٣) عبدالحفيظ محمصاني: المرجع السابق، ص٤٠.

(٤) المرجع نفسه، ص٤٠.

(٥) Reilly: Aden and the Yemen, P.60.

وفي مساء ذلك اليوم وقِّعت اتفاقية الصداقة والحماية بين **الحكومة البريطانية** ممثلة بحاكم عدن "وليم لوس"، **واتحاد إمارات الجنوب العربي** ممثلاً بالحكام المؤسسين، الذين أصبحوا منذ ذلك اليوم الذي وقّعوا فيه على دستور الاتحاد، أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد. وعمومًا فقد سارت الأمور لحظة قيام الاتحاد، بصورة طبيعية وهادئة بدرجة ربما لم يكن يتوقعها مؤسسو الاتحاد، غير أن الأمر الذي بدا غير طبيعي في تلك الأثناء كان طلب حاكم عدن من أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد بعد ثلاثة أيام فقط من تأسيس الاتحاد وتوقيع تلك المعاهدة، الموافقة على إدخال تعديلات على الفصل الخامس من الملحق، الذي يتعلق بالسماح لبريطانيا باستخدام أراضي الاتحاد بحيث يضاف إليه: "**والبلدان المتحالفة مع المملكة المتحدة، وما تراه المملكة المتحدة ضروريًا لمصلحة الاتحاد والمملكة** ".

ولم يكن من تبرير مقنع لإدخال ذلك التعديل الخطر في معاهدة الحماية بتلك السرعة المذهلة، غير أن البريطانيين وربما معهم حكام المحميات، تعمدوا تأخير إدخال ذلك النص إلى المعاهدة، إلى أن تكون وسائل الإعلام قد نشرتها بصورتها الحالية، حتى لا يتسبب في مزيد من الانتقادات التي يتعرض لها المشروع الاتحادي والحكام السائرين في ركبه، ولم يتردد المجلس الاتحادي في الموافقة على طلب حاكم عدن، غير أنه اشترط النقاط الآتية: أن تشعر بريطانيا الاتحاد قبل دخول أي قوات أخرى إلى أراضيه. وأن تدفع أي قوات تدخل الاتحاد رسومًا على ذلك التسهيل. وأن تكون جميع تلك القوات تابعة لقيادة القوات البريطانية. وأنه ليس في المعاهدة أو في رسالة المجلس ما يخلق حقوقًا لإسرائيل[١]، فوافق البريطانيون على تلك المطالب، وفي الوقت نفسه حرصوا على عدم انعكاس ذلك سلبًا على علاقتهم المتميزة بإسرائيل، فوجهوا إلى الحكومة الإسرائيلية عدة رسائل سرية، وضحوا فيها خلفية الإشارة

(١) Records of Yemen, Vol, 15, P.1958-1960,P. 470.

إلى إسرائيل في ملحق معاهدتهم مع اتحاد إمارات الجنوب، وطالبوها بتفهم موقفهم[١].

والمهم في ذلك كله أنه قام الاتحاد، واستطاع في السنين الأولى من عمره وعلى وجه التحديد من التأسيس وحتى قيام الثورة في الشمال، أن يحقق قدرًا كبيرًا من الاستقرار الأمني، قياسًا بحالة الاضطرابات والتمردات التي كانت تعيشها المحميات من قبل، ليس في الولايات التي انخرطت في إطاره فحسب، بل وانعكس ذلك في معظم مناطق المحميات. ولا ريب في أن عوامل عدة - سنأتي على توضيحها بعد قليل - تدخلت في إحداث ذلك القدر من الاستقرار، بعضها يتعلق بأساليب السياسة البريطانية، والبعض منها يتعلق بظروف الجماعات السياسية والقبلية التي كانت تعارض الاتحاد، وبعضها الآخر يتعلق بظروف حكومة الإمام. وبصرف النظر عن تلك العوامل والظروف، فالمهم في تلك المدة بالنسبة للاتحاد أنها سمحت لحكومته بإحراز قدر من التقدم في عدة جوانب، لا سيما في التعليم، الصحة، والزراعة، فكان ذلك مدعاة للتفاخر عند قادة الاتحاد وعند حاكم عدن "وليم لوس" الذي عبر في مناسبات عدة عن شدة إعجابه بالنجاحات التي يحققها الاتحاد، فقال في إحداها: " **إن ذلك دليل على دوام الوحدة وتماسكها** "، وأضاف في أخرى: "**إن الاتحاد يسير بقوة ونجاح ولن يقعد به الزمان**"[٢].

وفي كل الأحوال، لا ينبغي أن يفهم من حالة الاستقرار الأمني والعسكري التي شهدتها ولايات الاتحاد في السنين الأولى من عمره، أن الاستقرار كان شاملاً، أو أن الطريق كانت سالكة تمامًا أمام الاتحاد في خلال تلك المدة، فقد واجهت حكومته تحديات سياسية ليست هينة، إذ تعرَّضت، منذ البداية - كما سنلاحظ بعد قليل - لمعارضة سياسية شديدة من معظم القوى السياسية في

---

(١) Ibid, P P. 471-474.

(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٣٣٠)، ١٣مايو ١٩٦٠م.

الداخل، ومن عدة دول عربية وأجنبية في الخارج، وخابت التوقعات البريطانية التي كانت تظن أن قيام الاتحاد سيدفع بالرأي العام في عدن والمحميات التي ما زالت خارج الاتحاد إلى التحرك للضغط على حكامها من أجل الدخول فيه، إذ ظل الاتحاد، بسبب تلكؤ زعماء المحميات الأخرى، مقتصرًا على الولايات الست المؤسسة، لمدة من الزمن، فلم تنضم إلى الاتحاد في السنة الأولى من عمره سوى سلطنة لحج التي انضمت إليه في أكتوبر **١٩٥٩م**[١]، والتي أصبحت بذلك الولاية الاتحادية السابعة.

المعارضة الداخلية لقيام الاتحاد وامتدادها الخارجي:

لقد تباينت المواقف العامة في جنوب اليمن من قيام الاتحاد الفيدرالي بشكل كبير، ليس فقط بين من كانوا يؤيدونه ومن كانوا يعارضونه، بل وبين المعارضين أنفسهم، ولم تكن تلك المواقف تعبر بالضرورة عن نوايا أو دوافع سياسية، ففي معظم المناطق الداخلية حيث كانت تسود العصبية الاجتماعية، طغت الاعتبارات القبلية على مواقفها من الاتحاد، فسكان السلطنات والمشيخات التي اشترك حكامها في تأسيس الاتحاد، وقفوا في الأغلب إلى جانب حكامهم، فيما واجه الاتحاد معارضة السكان الآخرين الذين لم يقبل حكامهم بعد الدخول فيه، وانعكس ذلك التباين في مواقف القبائل من الاتحاد حتى في زواملهم وأشعارهم الشعبية، فشاعر شعبي يمتدح الاتحاد ويتمنى له الازدهار والقوة بقوله:

باقول ياسبع الحجار الواقعة والحيد[٢] لخضر ذي به الماء والشجر
كوني حجر كوني بعون الله حجر ذي ما يعوُّل شي على كثر النجر[٣]

وشاعر آخر يبدي معارضته للاتحاد ويتهمه بالعمالة للخارج بقوله:

---

(١) King: Imperial Outpost-Aden, P.64.
(٢) مكان للرعي.
(٣) الحر.

الشعب صمم قال يشتي الحريَّة لاتبَيِّحْ المحجر[١] لرعيان البقر
لا يشتي السبعة[٢] ولا منهم نفر باتدخله روسيا وكوبا والمجر[٣].

وبصورة عامة لم يكن قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي مرحبًا به عند أطراف وقوى داخلية كثيرة، فالحكام الذين خلعتهم بريطانيا مثل السلطان علي عبد الكريم، والأمير محمد عيدروس، والشيخ محمد أبوبكر بن فريد، وزعماء الانتفاضات والتمردات القبلية، الذين نزح معظمهم إلى شمال اليمن، وقفوا جميعهم معارضين للاتحاد منذ البداية. كما وقفت معظم الأحزاب والقوى السياسية الرئيسة الناشطة في عدن، على اختلاف أطيافها وألوانها السياسية، ضد قيام الاتحاد، ونددت به وشككت في أهدافه السياسية، مستغلة في حملاتها تلك الصحف والمطبوعات التي كانت تملكها أو التي كانت تناصرها. لكن على الرغم من اتساع جبهة المعارضين للاتحاد وتعددها، إلا أنها لم تكن فاعلة وقوية بالدرجة التي تتناسب مع حجمها، فنقطة ضعفها الأساسية أنها كانت ممزقة ومفتتة، بسبب اختلاف مشاريعها وأبعادها السياسية من جهة، وبسبب المنافسات والخصومات السياسية بين مختلف أطرافها من جهة أخرى، وبسبب ذلك التباين والتنافس ظل كل طرف من تلك الأطراف يعارض أو يقاوم الاتحاد بصورة منفردة، ولأسبابه الخاصة، بعيدًا عن التعاون أو التحالف مع أي طرف آخر.

وفشل حتى الحكام المنشقون عن السياسة البريطانية، الذين كان من المفترض أن تجمعهم أهداف ومصالح كثيرة، في تشكيل جبهة واحدة تعزز موقفهم، وتستفيد من الإمكانات التي كانت متاحة لهم، ومنها الدعم والمساندة

---

(١) ولايات الاتحاد.
(٢) المرعى المحمي..
(٣) صالح بن أحمد ناصر الحارثي: الزامل في الحرب والمناسبات، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٩٠م، ص٢٠٨.

التي كانت تقدم لهم من الخارج لا سيما من حكومة الإمام، وحكومة مصر، فالسلطان المخلوع علي عبد الكريم أبرز الحكام المعارضين لقيام الاتحاد، عوّل كثيرًا على المساندة العربية لحل قضيته، ولذلك استبعد خيار المقاومة المسلحة في نزاعه مع البريطانيين، وأهمل التواصل مع زملائه الحكام الناقمين على البريطانيين، وحتى مع مناصريه في الداخل، ولم يستثمر حالة التعاطف والتأييد اللذين حظي بهما في أثناء نزاعه مع البريطانيين، فكانت النتيجة تضاؤل أنصاره ومؤيديه وتراجع مكانته في سلطنة لحج.

وفضلاً عن ذلك، فالتحرك السياسي المحدود الذي قام به علي عبد الكريم في الخارج لم تكن له فوائد سياسية تذكر، وأحيانًا كانت له نتائج عكسية، فزيارته إلى الإمام في تعز في نهاية ١٩٥٨م، التي توخى منها دعم الإمام لموقفه، فشلت فشلاً ذريعًا، واختلفت الروايات في تبرير سبب ذلك الفشل، فهناك من كان يعتقد أن السلطان الذي أكد رغبته الظفر باستقلال الجنوب عن البريطانيين، رفض الاعتراف بسيادة حكومة الإمام عليه في حال استقلاله[١]، وهناك من أرجأ سبب الخلاف إلى عدم اقتناع الإمام بمقترح السلطان المخلوع علي عبد الكريم بأن يكون نائبًا له على الجنوب عند حصول الاستقلال[٢]، وفي كل الأحوال فالزيارة لم تسهم في تحقيق شيء يذكر سوى في زيادة الفرقة والتنافر القائمة بين الاثنين.

وقام علي عبد الكريم بزيارة قصيرة إلى العراق في نوفمبر ١٩٥٨م[٣]، بهدف الحصول على دعم حكومته الثورية، ومساندتها لطرح قضية الجنوب في الجامعة العربية، وفي الأمم المتحدة، لكن من الواضح أن تلك الزيارة لم تفعل لقضية الجنوب شيئًا، وفي ديسمبر من السنة نفسها بعث ببرقية إلى الملك سعود

(١) Reilly: Aden and the Yemen, P.60.
(٢) اليقظة: العدد (٢٢٤)، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨م.
(٣) Reilly: op. cit, P.61.

ناشده فيها تقديم الدعم والمساندة، واستنكار إجراءات بريطانيا في لحج والجنوب[١]، ومع أن الملك السعودي أبدى تعاطفه ودعمه لعلي عبد الكريم، إلا أن ذلك الدعم لم يكن له أي مردود سياسي يذكر.

وحاول علي عبد الكريم تشكيل حكومة للجنوب في المنفى، ردًا منه على خطة قيام الاتحاد الفيدرالي، بيد أن الظروف لم تكن مساعدة على نجاح مثل تلك الفكرة، فقيام حكومة في المنفى كان أمرًا تكتنفه عدة صعوبات، من بينها المنافسات بين الأطراف الجنوبية الكثيرة التي كانت تعادي الاتحاد، وكذلك معارضة حكومة الإمام القوية لمثل تلك الفكرة. وعمومًا فقد ظل السلطان وقيادة الرابطة يوجهون الاتهامات لحكومة الإمام بتعطيل جهودهم في كسب التأييد العربي لقضية الجنوب، من خلال معارضتها لخططهم السياسية، ورفضها بحث قضية الجنوب في مجلس الجامعة العربية، أو السماح لهم بتمثيله[٢].

وعلى الرغم من التصميم على المقاومة، التي أبداها داخل المحميات بعض الزعماء المحليين، المعارضين للاتحاد، إلا أن مواقفهم بصفة عامة كانت صعبة، ولم تمكنهم قسوة الإجراءات البريطانية التي استعملت ضدهم، من الاستمرار في تلك المقاومة، ففي ٢٤إبريل ١٩٥٩م قام سلاح الطيران وسلاح المدفعية البريطانية بهجوم كبير على مناطق العوالق العليا التي يقودها الشيخ محمد بن أبو بكر بن فريد نائب السلطان، فدمرت المساكن وأحرقت المحاصيل الزراعية، وشردت أهاليها إلى المناطق البعيدة وإلى الجبال[٣]، واستمرت تلك الغارات الجوية حتى أجبرت الشيخ بن فريد على ترك البلاد واللجوء إلى الخارج.

وفي ٦ يوليو من تلك السنة شنت الطائرات البريطانية هجومًا على القرى

(١) اليقظة: العدد (٢٩١)، ١٧ ديسمبر ١٩٥٨م.
(٢) حزب رابطة أبناء الجنوب: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، ص١٨.
(٣) المرجع نفسه، ص٩٤.

التي كانت تناصر الأمير محمد عيدروس في يافع السفلى[١]، بسبب البيانات والمنشورات التي كان يصدرها ضد البريطانيين والاتحاد، واشتدت الإجراءات البريطانية ضده وضد أتباعه في خلال المدة التي تلت أكتوبر ١٩٦٠م، وبالتحديد بعد وفاة والده السلطان **عيدروس بن محسن**، وذلك بهدف إبعاده نهائيًا عن المنافسة على حكم السلطنة، فالبريطانيون الذين كانوا يفرضون نفوذهم على المنطقة الساحلية من يافع نصَّبوا أخاه "**محمود**" الذي كان عمره حينها اثنتي عشرة سنة سلطانًا على يافع السفلى، في حين اجتمعت القبائل في المنطقة الجبلية ونصَّبت محمد عيدروس.

وحاول مشايخ القبائل المناصرة لمحمد عيدروس إسناد موقفه في نزاعه مع البريطانيين، فأرسلوا مذكرة إلى حاكم عدن في إبريل ١٩٦١م أكدوا فيها عدم اعترافهم باتحاد الجنوب، وعدّوا الموقعين على الانضمام إليه لا يمثلون إلا أنفسهم، وشجبوا الأعمال العدوانية التي تقوم بها الطائرات البريطانية على مناطقهم، وأشاروا فيه إلى أن قتل الأطفال والنساء وتدمير البيوت وحرق المزارع ليس له ما يبرره، وأنه لن يجبرهم على الاعتراف بمعاهدة الاتحاد، وحذروا حكومة الاتحاد من التدخل في شؤون سلطنتهم الداخلية، وهددوا في تلك المذكرة بأنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام أي اعتداء يتعرضون له مهما كلفهم الرد من ثمن[٢]، لكن في الحقيقة فقد كان ذلك التهديد مبالغًا فيه إلى حدود بعيدة، فالقبائل التي تعودت أن تقاتل على طريقتها التقليدية (رجل لرجل) وقفت لا حول لها ولا قوة في مواجهة قنابل الطائرات البريطانية وصواريخها.

ومجمل القول، فقد تسبب الدمار المتواصل الذي كانت تلحقه الطائرات

---

(١) تقرير عن اعتداءات الطائرات البريطانية على قرى القبائل ومزارعها في يافع السفلى (أرشيف السلطنة العفيفية في القارة).

(٢) مذكرة باسم قبائل يافع السفلى موجهة إلى حاكم عدن في ٢٩/ ٤/ ١٩٦١م. (أرشيف السلطنة العفيفية في القارة).

البريطانية، بممتلكات أتباع محمد عيدروس، والذي استنكرته أطراف داخلية وخارجية عديدة من بينها حكومة الإمام، ومجلس الجامعة العربية، ومجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة[١]، في تقهقر كثير من مناصريه الذين خافوا أن يطالهم ذلك الدمار، واضطر محمد عيدروس أمام تلك الأضرار المادية والمعنوية التي سببتها الحملات الجوية البريطانية إلى تخفيف درجة تحديه للبريطانيين، والتراجع عن بعض مواقفه المتصلبة السابقة، ففي أحد المنشورات التي وزعها على قبائله بعد ذلك القصف قال فيها: "**لقد صرحنا أكثر من مرة بأننا لم ننو القيام بثورة مسلحة على البريطانيين، ولكنهم لم يكتفوا بذلك الصبر الذي لازمنا أنفسنا به، فعمدوا إلى تكرار العدوان علينا**"[٢]، وأقر كذلك في ذلك المنشور، بأن حالة الهدوء والأمان، التي تشهدها بقية مناطق الجنوب في ذلك الوقت، هي التي شجعت البريطانيين وحكومة الاتحاد على الاعتداء عليه وعلى أنصاره لإجبارهم على الإذعان والطاعة[٣].

وفي الأخير لم يجد محمد عيدروس من خيار لتجنب الهجمات المتواصلة، التي كانت تشنها الطائرات البريطانية على منازل أتباعه وممتلكاتهم، غير الخروج من المنطقة واللجوء إلى شمال اليمن حتى لا يسبب لهم مزيدًا من المتاعب، وعلى الرغم من أنه ظل يراسل ويحث أنصاره على الثبات في مواقفهم[٤]، غير أن الخوف من دمار الطائرات البريطانية، فضلاً عن الهدايا والرشاوى من المال والسلاح التي كانت تقدمها قيادة السلطنة في المنطقة الساحلية المرتبطة بالاتحاد لبعض المشايخ والوجهاء في المنطقة الجبلية، قللت

(١) د.إبراهيم خلف العبيدي: المرجع السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

(٢) من بيان السلطان محمد عيدروس إلى قبائل يافع، مطبوع بالإستنسل، محرر في ١٧ صفر ١٣٨١هـ/ ٣٠يوليو١٩٦١م.

(٣) من بيان السلطان محمد عيدروس إلى قبائل يافع.

(٤) كان يرسل الخطابات الموجهة للقبائل والعشائر المناصرة له إلى نائبه في (القارة) فيتم طبعها بالآلة الكاتبة ومن ثم يتم نسخها على آلة الإستنسل وتوزيعها .

كثيرًا من التأثير الذي كان يتمتع به السلطان محمد عيدروس في أوساط قبائل تلك المناطق، وإن كانت من الناحية الشكلية ظلت تحتكم لنائبه في "القارة".

وعلى أية حال، فقد سعت المعارضة الجنوبية التي لجأت إلى شمال اليمن، لا سيما في خلال سنة**١٩٦٠**م، للحصول على دعم سياسي وعسكري عربي وبخاصة من جمهورية مصر[١]، وحاولت في خلال المدة نفسها تكوين تجمع سياسي في منطقة البيضاء على الحدود مع المحميات، ضم كلاً من: **محمد عبده نعمان** الأمين العام السابق للجبهة الوطنية المتحدة، الذي طردته بريطانيا من عدن، والسلطان **محمد عيدروس**، والأمير **محمد صالح الحوشبي**، **ومقبل باعزب** وعدد من المشايخ الهاربين من المحميات منهم، **أحمد سالم الحميري، وعمر سالم الدماني، وحسين المجعلي، وعبدالله مساعد المصعبي، ومحمد صالح المصلي، وناصر السقاف، وعيدروس بن أحمد، وامذيب بن صالح فريد**، غير أن تلك المحاولة التي لم تكن تمتلك مشروعًا سياسيًا واضحًا، لم يكتب لها النجاح.

وكان محمد عيدروس قد حاول في السنة التالية (**١٩٦١**م) إقناع زعماء العشائر والقبائل الجنوبية النازحين إلى شمال اليمن، بتشكيل اتحاد فيدرالي آخر في المحمية الغربية، يرأسه هو بصورة مؤقتة، ويكون مقره في تعز، وتعززت دوافعه في ذلك الاتجاه، عندما حظي مشروعه بمباركة حكومة الإمام ودعمها[٢]، فتنقل بين مدن كثيرة في شمال اليمن، بهدف كسب تأييد رموز المعارضة الجنوبية للمشروع، وسافر في أكتوبر من السنة نفسها إلى المملكة العربية السعودية[٣]، بهدف مقابلة العاهل السعودي، والحصول على دعمه ومباركته لتلك الخطة، بيد أن محاولة محمد عيدروس تلك لم تكن أفضل حظًا

(١) د. إبراهيم خلف العبيدي: المرجع السابق، ص٣٣٩.
(٢) الكفاح: العدد (٤٥٦)، ١٩ أغسطس ١٩٦١م .
(٣) الكفاح: العدد (٥١٢)، ١٤ أكتوبر ١٩٦١م.

من المحاولات السابقة، التي هدفت إلى تشكيل جبهة موحدة للمعارضة الجنوبية في الخارج، أو تلك التي هدفت إلى تشكيل حكومة لـ (الجنوب العربي) في المنفى، فالتنافس على الزعامة بين رموز تلك المعارضة، في ظل اختلاف الرؤى والأبعاد السياسية بين أطرافها الشديدة التباين، كان كفيلاً بتدمير أي أمل في نجاح مثل تلك المحاولات.

وعلى الرغم من أن الأمر كان مختلفًا بعض الشيء، عند الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية في عدن، التي كانت تعارض الاتحاد، إلا أنه نتيجة لوضوح برامج تلك الأحزاب والمنظمات وأهدافها، وقدرتها على تخطيط عملها وتنظيمه، تميز نشاطها السياسي بصورة عامة بالفاعلية، والقدرة على الاستمرار، ونجحت بشكل كبير في تأليب قطاع واسع من السكان، ضد الاتحاد الفيدرالي وحكامه الأمراء والسلاطين لا سيما في عدن، غير أن التنافس بين العديد من تلك الأحزاب على قيادة العمل السياسي الوطني، قد جرها إلى الانشغال في محاربة بعضها البعض، وقلَّل من استفادتها من الفرص التي توافرت لها في تلك المدة، والتي كانت أحداثها الخارجية والداخلية لا تخدم البريطانيين وحكام الاتحاد.

وعمومًا فقد وقفت معظم تلك الأحزاب، على الرغم من عدم تجانسها السياسي، ضد الاتحاد الفيدرالي في الجنوب، **فرابطة أبناء الجنوب العربي** التي كانت على خلاف مع البريطانيين حول طبيعة وحدة الجنوب وليس على الوحدة ذاتها، أعلنت رفضها للاتحاد، واتهمت السلطات البريطانية بأنها فطنت دعوة الرابطة لتوحيد الجنوب، وبادرت إلى توحيده بالشكل الذي تريده، وإجمالاً فقد تلخصت أهم أسباب معارضة الرابطة للاتحاد بالنقاط الخمس الآتية: أن الاتحاد محروم من السيادة وخاضع لبريطانيا. وأن دستور الاتحاد لم يقر أو يضمن الحقوق الديمقراطية. وأن بنود الاتفاقية بين الاتحاد وبريطانيا خولت الأخيرة حق التصرف بأرض الاتحاد وإمكاناته البشرية والمادية، فضلاً عن أنها

أبدية. وأن استبعاد عدن من الاتحاد يؤكد نية بريطانيا في بقائها كمستعمرة[١].

وبعد صدور قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٤ديسمبر١٩٦٠م بشأن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، طالبت الرابطة بريطانيا، في خطوة أرادت بها تأكيد عدم اعترافها بشرعية الاتحاد الفيدرالي، بتنفيذ ذلك القرار، ومراعاة الأمور الآتية: ضمان وحدة المنطقة (عدن ومحمياتها الغربية والشرقية). و وضع البلاد فورًا تحت إشراف هيئة دولية محايدة. وإطلاق الحريات السياسية العامة. وضمان الحرية الشخصية في كل أنحاء المنطقة. والتحضير لمجلس تأسيسي يمثل كل مناطق الجنوب، وينتخب أعضاؤه انتخابًا مباشرًا، ليتولى هذا المجلس استلام حقوق السيادة ووضع الدستور[٢] .

ومهما يكن من أمر، فقد أخذت دعوة الرابطة لوحدة (الجنوب العربي) تتعرض بصورة متزايدة للانتقاد، فالأحزاب السياسية التي كانت تدعو إما إلى وحدة اليمن، وإما إلى الوحدة العربية، وإما إلى وحدة مناطق معينة داخل الجنوب واستقلالها؛ كلها وقفت ضد الرابطة، فاتهمها بعض دعاة الوحدة اليمنية بأنها مهدت نفسية الشعب العربي في جنوب اليمن تمهيدًا إيجابيًا لاتحاد الجنوب الذي صنعته بريطانيا، وأنها قدمت للاستعمار الخدمة التي ما كان يستطيع أن يحرزها من غير الرابطة[٣]، وبنفس الحدة وقف حزب المؤتمر الشعبي الدستوري، وريث الجمعية العدنية، ضد الرابطة التي كانت تدعو لربط عدن بمستقبل الجنوب.

وكذلك عارضت قيام الاتحاد الفيدرالي، الأحزاب ذات النزعة القومية، فحركة القوميين العرب فرع اليمن أصدرت كتيبًا أسمته "**اتحاد الإمارات**

---

(١) حزب رابطة أبناء الجنوب: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، ص٩٦.
(٢) المرجع نفسه: ص٩٧-٩٨.
(٣) محمد أحمد نعمان: الحركة الوطنية في اليمن، صادر عن لجنة الثقافة والنشر في الاتحاد اليمني، مطبعة الجماهير، عدن، ١٩٥٩م، ص٣٢.

المزيف" أكدت فيه أن ذلك الاتحاد لن يكون أبدًا خطوة في طريق الوحدة العربية، ولا دفعة في حركة النضال العربي، بل خطوة استعمارية رجعية، تستهدف تأخير الوحدة وشل حركة النضال العربي التحرري في الجنوب[١]، واتهمت فيه بريطانيا بأنها تسعى من وراء قيام الاتحاد إلى تثبيت ركائز الاستعمار وتعميق السيطرة السياسية على المنطقة، ومن وجهة نظر القوميين العرب، فذلك الاتحاد ليس إلا تجمعًا للقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار[٢].

وانتقدت الحركة بشدة معاهدة الحماية والصداقة بين الاتحاد وبريطانيا، التي حسب وصفها أنها جردت الاتحاد من أي شخصية مستقلة، من خلال السيطرة السياسية التامة لبريطانيا على الاتحاد، والتي أحالت حكامه إلى مجرد موظفين لدى الحاكم البريطاني في عدن[٣]، وعدت الاتحاد بالشكل هذا ليس إلا اتحادًا زائفًا لأنه لم يخلق دولة واحدة، بل أبقى على معظم ركائز التجزئة ومظاهرها[٤].

ووصفت حركة القوميين العرب قيام الاتحاد الفيدرالي في ذلك الكتيب بأنه خطوة نحو فصل عدن عن الوطن العربي، وأنه مؤامرة على وحدة إقليم اليمن، من خلال سعي بريطانيا في إظهاره على أنه دولة "الشوافع"، لاستغلال الشعور الطائفي داخل اليمن وتعميقه، عبر دولتين تقومان على أسس طائفية رجعية بحيث يتناسى الشعب العربي في اليمن العدو الرئيس ويتناحر فيما بينه[٥].

وعارضت الاتحاد قيادة الحركة النقابية في عدن (المؤتمر العمالي)، التي كانت تحظى بدعم كبير لا سيما في أوساط العمال، وعدت الاتحاد ليس إلا

---

(١) حركة القوميين العرب "فرع اليمن": اتحاد الإمارات المزيف، ص٣١ .
(٢) المرجع نفسه: ص٣٤.
(٣) نفسه: ص٣٧.
(٤) نفسه: ص٥٦.
(٥) نفسه: ص ٦١-٦٢.

وسيلة ابتكرتها بريطانيا، لدعم مركزها في جنوب اليمن[١]، وهاجمت فصل عدن عن بقية أجزاء الجنوب ووصفته بأنه مخطط بريطاني يهدف إلى تحويل عدن إلى سنغافورة أخرى لضمان المصالح البريطانية إلى أبعد مدى[٢]، وهاجمت القيادة العمالية في الوقت نفسه الأحزاب والقوى السياسية التي كانت تدعو إلى وحدة الجنوب أو أجزاء منه، **فعبد المجيد الأصنج** الذي خلف **السيد زين صادق** في زعامة "المؤتمر العمالي" اتهم حينها كل الهيئات السياسية في الجنوب التي ظهرت قبل انبثاق الحركة النقابية بقيادة المؤتمر العمالي، أنها تمثل خطًا انفصاليًا منحرفًا يلتقي بحسن نية عند البعض وبسوء نية عند البعض الآخر، مع مخططات الاستعمار لمستقبل البلاد، وحسب رأيه فالخلاف بين أنصار الحكم الذاتي لعدن والداعين لوحدة الإمارات وعدن ليس له ما يبرره،[٣] لأنهم يلتقون في الأخير مع الأهداف البريطانية.

وعند قيام الاتحاد الفيدرالي في فبراير **١٩٥٩**م كانت الجمعية العدنية **(حزب المؤتمر الشعبي)** قد انقسمت على فريقين، فريق بقيادة " **آل لقمان** " الذي ظل يحافظ على أطروحات الجمعية فيما يخص قضية الحكم الذاتي لعدن، وموقفها من اتحاد إمارات الجنوب، وفريق آخر بقيادة **حسن علي بيومي** الذي أسس في وقت لاحق "**الحزب الوطني الاتحادي**" ، والذي كان له موقف إيجابي من وحدة الجنوب.

وبوجه عام، فقد وقفت قيادة حزب المؤتمر الشعبي، التي كانت قلقة على مستقبل عدن من قيام الاتحاد الفيدرالي في المحميات، منذ بداية مفاوضات قيام الاتحاد موقفًا مناهضًا لقيامه، وفي محاولة منها لإجهاضه، عندما تبين لها جدية المفاوضات حول قيامه، قدمت مشروعًا آخر للبريطانيين بصورة سرية، ينص

---

(١) King: Imperial Outpost-Aden, P.64.

(٢) المؤتمر العمالي. وراء الحقيقة، عدن، ١٩٦٠م، ص٣-٤.

(٣) عبدالله عبدالمجيد الأصنج: المرجع السابق، ص ٦-٧.

على قيام نظام حكم ملكي في الجنوب، رشحت لقيادته الأمير عبدالله، الوصي على عرش العراق[١].

وعلى ما يبدو فقد حاولت قيادة حزب المؤتمر من وراء ذلك المشروع تحقيق غايتين مهمتين بالنسبة إليها:

الأولى - مجابهة سلاطين المحميات ومشايخها، ووضعهم أمام خيارين كلاهما صعب، إما معارضة قيام الاتحاد، وإما إضعاف دورهم السياسي فيه في حال موافقتهم على قيامه بتلك الصورة.

الثانية - مواجهة الإمام في شمال اليمن الذي كان ينتمي إلى البيت الهاشمي، والذي كانت ترى فيه قيادة حزب المؤتمر تهديدًا كذلك لمستقبل عدن، بحاكم هاشمي آخر في محميات الجنوب، وفي كل الأحوال فقد ذهب ذلك المشروع إلى سلة المهملات، ففضلاً عن عدم اكتراث البريطانيين بتلك الفكرة، فقد أطاحت بها من الأساس الثورة التي جرت في العراق في ذلك الوقت، ومع ذلك فقد ظل حزب المؤتمر الشعبي، الذي كان يسعى إلى عدم ربط عدن بمستقبل المحميات، يعبر بكل الوسائل عن عدم رضاه عن الاتحاد وعن حكامه على وجه الخصوص.

أما موقف الفريق، الذي كان يقوده **حسن بيومي**، من قيام الاتحاد، فقد كان يعكس إلى حد كبير سياسة البريطانيين الجديدة في جنوب اليمن، التي كانت ترى أنه من الصعوبة على عدن وإمارات الجنوب أن تعيش معزولة عن بعضها البعض[٢]، غير أن إيمانه بذلك الهدف، لم يمنعه من إبداء بعض التحفظات على وثائق الاتحادية الرئيسة، وبخاصة معاهدة الحماية والصداقة التي تعرضت لانتقادات الصحف الموالية لذلك الحزب، **فعبده حسين الأهدل**

(١) محمد حسن عوبلي: المرجع السابق، ص٨٠.

(٢) فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، ترجمة دارالتقدم، دارالتقدم، موسكو، ١٩٨٤م، ص٤٠-٤١.

كتب في صحيفة "الكفاح" التي كان يرأسها **حسن بيومي** زعيم الحزب الاتحادي تعليقًا نقديًا مفصلاً لبنود المعاهدة اشتمل على صفحتين من صفحات الصحيفة ذات الحجم الكبير، انتقد فيه بشدة، موافقة الاتحاد على منح الحق للبريطانيين بالاستعانة بالجيش الاتحادي في مهمات خارج وطنه، وفي مسائل ربما لم يكن لأبناء الجنوب فيها ناقة ولا جمل، وأنه وفقًا لذلك الحق ربما قد يستخدم ضد إخوانه في الوطن العربي، وحسب رأيه فوحدة الجنوب تقتضي ليس أن تحصل عدن على استقلالها وحسب، بل وأن يتحرر الاتحاد من تلك الأغلال التي قُيد بها(١).

وعلى الصعيد نفسه، وقفت العناصر السياسية، ذات النزعات اليسارية والماركسية، ضد الاتحاد الفيدرالي وحكومته، وشن عدد منهم حملات صحفية متواصلة ضده، من أبرزهم عبدالله باذيب، الذي تزعم - في وقت لاحق من قيام الاتحاد- حزب "**اتحاد الشعب الديمقراطي**"، ففي إحدى كتاباته المتعددة المناهضة للاتحاد، اتهم الاستعمار البريطاني بأنه قصد من وراء قيام الاتحاد الإبقاء على الجنوب قاعدة له باعتباره آخر معاقله، بعد انكماش ظله في أماكن كثيرة، وأنه يريد من خلاله محاصرة الجمهورية العربية المتحدة الفتية، وأنه باسم الاتحاد سيحاول البريطانيون خلق دولة مستقلة استقلالاً زائفًا، تعطي لوجودهم الشكل الشرعي، وأنه باسم الاتحاد يريد الاستعمار أن يقاوم جاذبية الوحدة العربية المتحررة، ويعيق زحف القومية العربية(٢). وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التيار لم يقف ضد السلاطين المتحالفين مع البريطانيين فحسب، بل وحتى ضد السلاطين المعارضين للسياسات البريطانية وللحكومة الاتحادية، بوصفهم لا يمثلون الشعب " **لقد كنا نؤمن من البداية أن الشعب وليس أي سلطان هو**

(١) عبده حسن الأهدل: تحليل اتفاقية بريطانيا مع الاتحاد الفيدرالي وموقفنا الوطني منها، الكفاح. العدد (٤٥٦)، ١٩ أغسطس ١٩٦١م .

(٢) عبدالله باذيب: كتابات مختارة، الجزء الأول، دار الفارابي بيروت، ١٩٧٨م، ص٢٩٧.

وحده الذي يستطيع أن يحبط أي مشروع استعماري "[١].

وعلى أية حال، فقد أصبح الاعتقاد السائد، عند القوى السياسية الوطنية في جنوب اليمن، أن الاتحاد الفيدرالي ما هو إلا وسيلة ابتكرتها بريطانيا، لإطالة أمدها في المنطقة، ولتدعيم سلطة الحكام الموالين لها في المحميات، وتعززت المخاوف من البعد السياسي للاتحاد عند عدة قوى سياسية في عدن لا سيما المؤمنة بقضية الوحدة اليمنية، بما دار حينها من أحاديث عن قيام اتحاد كبير في الجنوب يضم جزءًا من شمال اليمن، ويكون عضوًا في رابطة الشعوب البريطانية "الكومنولث"[٢]، ولذلك تفانت تلك القوى في مناهضتها للاتحاد والتشهير به.

موقف حكومة الإمام من قيام الاتحاد:

على أثر انبعاث خطة الاتحاد الفيدرالي للمحمية الغربية من جديد، في نهاية مارس **١٩٥٨**م، أبدت حكومة الإمام أحمد قلقها من إمكان وضع تلك الخطة موضع التنفيذ، على الرغم من أنها ظلت تعتقد أنها مؤامرة لا يمكن أن يقبلها حكام الجنوب[٣]، فحاولت بكل السبل التأثير على البريطانيين للتخلي عن المشروع الاتحادي، مقابل تخفيف تدخلها في شؤون المحميات، التي بلغت ذروتها في إبريل من السنة نفسها[٤]، فتمت عدة اتصالات بين الجانبين الإمامي والبريطاني، تقرر بموجبها إقامة محادثات بينهما في "ديرداوه" في الحبشة، وقد مثَّل حكومة الإمام فيها القاضي **محمد الشامي** عامل البيضاء، **وعبد الرحمن الشامي** نائب وزير الخارجية، والشيخ **سالم الرماح**، **ومحمد**

---

(١) عبدالله باذيب: كتابات مختارة، الجزء الأول، ص ٢٩٨.

(٢) King: Imperial Outpost-Aden, P.64.

(٣) د. أحمد عبيد بن دغر: اليمن تحت حكم الإمام أحمد (١٩٤٨-١٩٦٢م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م، ص٣٩١.

(٤) Reilly: Aden and the Yemen, P.59.

نور الله السوري، وشارك فيها من الطرف الآخر موظفان بريطانيان من عدن والكولونيل "بنك" المختص في شؤون الصومال، ورجال المفوضية البريطانية في "أديس ابابا"[(١)]، وعقد اللقاء الأول في تلك المحادثات في **٩** يوليو، وعلى الرغم من التهيئة والسرية التي أحيطت بها تلك المحادثات، إلا أن المؤشرات كانت لا تدل على إمكان تحقيق تقدم كبير، فالقاضي الشامي قال منذ البداية: "**إن الأمل ضعيف في نجاح المفاوضات، فقد قصفت الطائرات البريطانية عدة قرى في حدودنا، قبل سفر الوفد بساعات**"[(٢)]، وعلى أية حال فقد استمرت المحادثات لعدة أيام، لكنها بسبب عدم تقارب مواقف الطرفين، توقفت في الأخير من دون أن تسفر عن أي نتيجة.

وفيما يبدو فإن الزيارة التي قام بها سلاطين المحميات - الذين كانوا يتفاوضون على قيام الاتحاد الفيدرالي- إلى لندن، في المدة نفسها التي كانت تسير بها محادثات "ديرداوه" في الحبشة، وتشاورهم مع وزير المستعمرات حول ذلك المشروع، وصدور تصريح من الحكومة البريطانية حينها، عبرت فيه عن دعمها لقيام الاتحاد في محميات جنوب اليمن، قد أضفى مزيدًا من التوتر على محادثات الحبشة، وكان من العوامل الأساسية التي أسهمت في انهيارها.

وبعد قيام الاتحاد الفيدرالي في محمية عدن الغربية، وقف الإمام أحمد، الذي حاول قبل ذلك بكل السبل على إجهاضه، موقفًا متشددًا منه، ورفض ممثلوه في عام **١٩٥٩**م الدخول في أي مفاوضات حول الحدود عندما علموا أن وزراء من حكومة الاتحاد سوف يشاركون رسميًا فيها[(٣)]، وفي الحقيقة فقد كانت معارضة الإمام لقيام الاتحاد أمرًا متوقعًا، غير أن الأمر غير المتوقع كان

---

(١) اليقظة. العدد (١٥٨)، ١٣يوليو ١٩٥٨م.

(٢) اليقظة. العدد (١٦٦)، ٢٣ يوليو ١٩٥م.

(٣) عبده علي عثمان: ثورة أكتوبر في نظر الباحثين الغربيين، الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية "١٤ أكتوب، مركز الدراسات والبحوث صنعاء، ط١، ١٩٩٣م، ص١٧٩.

ذلك الهدوء والاستقرار غير المعتاد الذي شهدته الأوضاع الأمنية على الحدود بين المحميات ودولة الإمام بعد قيام الاتحاد، والذي تحكمت به عوامل كثيرة سنذكرها بعد قليل، فقد تراجعت المواجهات والحوادث والاضطرابات التي كانت تشهدها تلك المناطق الحدودية إلى أدنى معدلاتها، وتحسنت العلاقات بين الجانبين بصورة ملفتة للنظر، لا سيما عقب الزيارتين اللتين قام بها حاكم عدن "وليم لوس" إلى شمال اليمن، في نوفمبر **١٩٥٩**م ويونيو **١٩٦٠**م، اللتين أجرى في خلالهما محادثات مطولة مع الأمير البدر في القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة بين الجانبين[١]، التي ربما دفعت بها التطورات السياسية التي كانت تشهدها المنطقة العربية، إلى أن تذهب إلى أبعد من حدود المحميات وحدود اليمن.

وعمومًا فقد أشاد البريطانيون في مناسبات كثيرة بمواقف حكومة الإمام الأخيرة، ورحبوا بذلك التحسن الذي شهدته العلاقات بين الجانبين، ففي الكلمة التي ألقاها حاكم عدن "وليم لوس" أمام المجلس التشريعي العدني في مايو **١٩٦٠**م قال: " **لقد لقيت كرمًا واستقبالاً عند زيارتي إلى تعز، وأظهر لي الإمام الكثير من الود، ومنذ ذلك الحين واليمن تثبت لنا تحسنًا في علاقاتها بنا** "[٢]. وفي الوقت نفسه أظهرت الحكومة الاتحادية ارتياحها لذلك الاستقرار الذي تشهده ولايات الاتحاد، وكذلك تحسن علاقتها مع حكومة الإمام في خلال تلك المدة، الذي نسبه السلطان صالح بن حسين العوذلي رئيس المجلس الأعلى لدورة سبتمبر **١٩٦٠**م إلى الجهود التي قام بها الحاكم البريطاني "وليم لوس"[٣].

وكان ذلك القدر من التحسن أو الهدوء في علاقة الإمام بالبريطانيين، قد

---

(١) King: Imperial Outpost-Aden, P.86.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (١٣٣٠)، ١٣ مايو ١٩٦٠م.
(٣) فتاة الجزيرة: العدد (١٤٣٣)، ١٣ سبتمبر ١٩٦٠م.

أفسح المجال أمام الطرفين لفرص التدخل الودي، في بعض الخلافات والحوادث الحدودية، ففي ديسمبر ١٩٦١م قام ممثلون عن السلطات البريطانية في عدن، وعن حكومة الاتحاد الفيدرالي، بزيارة إلى البيضاء لعقد اجتماع مع نائبها صالح بن ناجي الرويشان، بهدف حل النزاع القائم على الحدود، بين الشيخ سالم عبد القوي الحميقاني الذي يخضع إداريًا لمقاطعة البيضاء، والأمير حمود صالح بن هرهرة في سلطنة يافع العليا، الذي يخضع للحماية البريطانية، ونجح الجانبان في ذلك الاجتماع في الوصول إلى اتفاق حول تلك المشكلة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن المعارضة الجنوبية، التي كانت حكومة الإمام سندًا لها، تضررت من الهدوء الذي شهدته العلاقات الإمامية البريطانية، إذ تسبب في انخفاض الدعم المادي الذي كانت تحصل عليه تلك المعارضة من حكومة الإمام، بعد أن تراجعت الأهمية التي كانت تمثلها في سياستها، ونتيجة لذلك تفاقمت الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها تلك المعارضة الممزقة، وقلل من تأثيرها في أوساط أهالي المحميات إلى حدود بعيدة، وقد حاول بعض رموز تلك المعارضة الذين لم يدركوا سبب ذلك التحول الذي حدث في موقف حكومة الإمام، لفت نظرها إلى صعوبة الظرف الذي يمرون به، لا سيما من الناحية المالية، وانعكاسه السلبي على نشاطهم المعارض الذي كانوا يعتقدون أن أمره يهمها، فأحد هؤلاء المعارضين قال في رسالته لمسئول في حكومة الإمام: "**لقد بعنا كل ما نملك، وتحملنا الديون، فكيف نستطيع أن نواصل كفاحنا وليس لنا أي مقرر أو معاش** "[٢].

ولم يكن تخفيض الدعم على المعارضة الجنوبية هو الضرر الوحيد الذي لحق بها من حكومة الإمام، بل تضررت كذلك من الضغوط التي مارستها عليها

---

(١) الكفاح: العدد (٥٧١)، ١٢ ديسمبر ١٩٦١م .

(٢) رسالة من محمد صالح المصلي إلى وزير خارجية حكومة الإمام حسن بن علي إبراهيم في ٢٦/ ١٢/ ١٣٨١هـ / ٣٠مايو ١٩٦٢م.

لوقف نشاطها في مناطق المحميات، الذي ربما هدفت حكومة الإمام من خلاله أن تؤكد للبريطانيين حرصها على عدم إثارة المشاكل ضدهم، فعندما حاصر بعض رجال قبائل يافع العليا مقر السلطان بن هرهرة في "حلين" بسبب إقامته مركز اتصال تابع للحرس الاتحادي، طلب منهم محمد عبدالله الشامي التزام الهدوء وضبط النفس، وأكد لهم أنه عرف من حكومة عدن أنهم سيأمرون بسحب اللاسلكي من "حلين" ولكن بعد أن يتأكدوا من سكون الفتنة(١).

وكان التذمر والغضب الذي أصاب المعارضة الجنوبية من تراجع اهتمام حكومة الإمام بها، قد بلغ ببعض أفراد تلك المعارضة حد اتهام حكومة الإمام بالتواطؤ مع البريطانيين لتمرير مخططاتهم وسياساتهم في الجنوب، فأحد زعماء الانتفاضات القبلية في الجنوب بعث رسالة إلى الإمام في ١٩٦١م يقول فيها: " . .**نحن ضحايا سياستكم ومجاملتكم للإنجليز، فإذا حصل أي تدخل في بلادنا من الإنجليز أو الاتحاد فنحن نعتبره برضاكم وبالاتفاق معكم، ولا نستطيع السكوت على هذا الحال، وسوف نشتكي بكم وبحكومتكم إلى جميع العالم العربي، إذا لم تتخذوا خطوة إيجابية وعملية ضد الإنجليز، وتقفوا بجانب الأحرار** "(٢).

وعلى أية حال، لا نستطيع الجزم في تبرير محدد للمرونة غير المعتادة التي أبدتها حكومة الإمام أحمد في تعاملها مع البريطانيين في جنوب اليمن بعد قيام الاتحاد الفيدرالي، لكن ربما كانت الأسباب والعوامل الآتية وراء ذلك الموقف المرن: فحكومات الأئمة في شمال اليمن التي ظلت تعارض مشروع اتحاد محميات الجنوب في الماضي، كان عليها أن تعدل من مواقفها بعد أن أصبح الاتحاد أمرًا واقعًا، وبعد أن تبين لها صعوبة عملية إفشاله.

---

(١) برقية من محمد عبدالله الشامي إلى النقيب محمد الرويشان في ١٢/ ٩/ ١٣٨٠هـ / ٢٢ فبراير ١٩٦١م، موجهة إلى القبائل المحاصرة لحصن حلين، مقر سلطان يافع العليا بن هرهرة.

(٢) رسالة من محمد صالح المصلي إلى أمير المؤمنين الإمام أحمد في ٢ أكتوبر١٩٦٠م.

وربما أدت الصرامة والشدة التي أبدتها القوات البريطانية في مرحلة التمهيد للاتحاد، تجاه الجماعات والقوى الخارجة عن السيطرة في مناطق المحميات، ومع عدد من المراكز العسكرية الحدودية التابعة للإمام التي كانت تقدم المساندة لتلك القوى، ليس فقط إلى إضعاف تلك القوى المعارضة، بل وإلى إعادة نظر حكومة الإمام في مسألة جدوى التعويل على سياسة العنف والمواجهة المباشرة مع البريطانيين المتفوقين عسكريًا، فحاولت اللجوء إلى العمل السياسي والدبلوماسي كسبيل لتحقيق الأهداف التي عجزت السبل الأخرى عن تحقيقها.

ومن جهة أخرى، فالأموال وقطع السلاح التي كانت تقدمها حكومة الإمام لرجال قبائل المحميات، لم تثمر عن زعزعة أوضاع الجنوب إلى الحد الذي كانت تنتظره، بل إنها لم تحافظ حتى على بقاء هؤلاء الرجال في مواقفهم المناهضة للبريطانيين والسلاطين المرتبطين بهم حتى من الناحية الشكلية، فالعديد من رجال قبائل المحميات كان يهمهم في أحوال كثيرة الحصول على المنافع المادية، ولذلك كانت مواقفهم سرعان ما تتبدل من جهة إلى أخرى بمجرد حصولهم على منفعة أفضل، ونعتقد أن ذلك كان أحد العوامل التي دفعت حكومة الإمام إلى إعادة النظر في الدعم الذي كانت تقدمه للمعارضة الجنوبية، والذي لم يساعدها على تحقيق أي مكسب سياسي أو عسكري له من الأهمية التي تستطيع بها أن تعزز موقفها في نزاعها مع البريطانيين حول الجنوب.

ومن جهة أخرى، نعتقد أن التحولات السياسية التي كان يشهدها الوطن العربي، في المدة التي رافقت قيام الاتحاد الفيدرالي في محميات الجنوب، أسهمت في ذلك التحسّن الذي شهدته العلاقات الإمامية البريطانية في تلك المدة، فالأهداف السياسية التي تبنتها الحركة الوطنية العربية لا سيما القومية واليسارية شكلت تهديدًا خطرًا للأنظمة التقليدية، لأنها تبنت مواقف مناهضة لها، وحرضت على الثورة ضدها، فأدى ذلك - خاصة بعد سقوط النظام الملكي في العراق في ١٩٥٨م - إلى مزيد من تقرب تلك الأنظمة ومنها نظام

الإمام أحمد في شمال اليمن إلى الدول الأوروبية الغربية بما فيها بريطانيا، التي كانت تقف في صفها ضد الحركة الوطنية العربية التي كانت تساند من الاتحاد السوفييتي، وفضلاً عن ذلك فقد أسهمت حالة الخصام التي كانت تمر بها العلاقة بين الإمام وعبد الناصر بعد القرارات الاشتراكية التي طبقت في الجمهورية العربية المتحدة، في ذلك التحول الذي شهدته سياسة الإمام أحمد مع البريطانيين.

وأخيرًا ينبغي الإشارة إلى أن الأوضاع الداخلية لحكومة الإمام كانت تشارف على الفوضى، فالصعوبات المالية لتلك الحكومة، التي ترتب عليها تدني مستوى المعيشة للسكان، في ظل أساليب نظام ذلك الحكم المتخلفة والخاطئة، صعدت من مشاعر الغضب والتذمر من نظام الإمام ليس في الأوساط العامة فحسب، بل وفي أوساط المؤسسات التي كانت تخدم ذلك النظام لا سيما قطاع الجيش، فكانت محاولة تغيير الحكم في سنة **١٩٥٩**م، ومحاولتا اغتيال الإمام أحمد **الأولى** في "السخنة" سنة **١٩٦٠**م[١]، **والثانية** في "الحديدة " سنة **١٩٦١**م[٢]، تعبيرًا عن ذلك الغضب والاحتقان، الذي كانت تشهده الأراضي اليمنية الخاضعة لحكم الإمام، ولذلك لجأت حكومة الإمام إلى مهادنة البريطانيين وحكام الاتحاد في الجنوب، على أمل إحكام سيطرتها على أوضاعها الداخلية المتأزمة، وظلت في الوقت نفسه تحتفظ بحقها في المطالبة بالسيادة على أراضي الجنوب الخاضعة للبريطانيين، عبر المحافل الدولية والعربية الرسمية، فقد أثار ممثلوها تلك المطالب مرات عدة في اللجنة الرباعية[٣]، الخاصة بتصفية الاستعمار، التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك من خلال الجامعة العربية.

---

(١) علي محمد عبده: مسار الحركة الوطنية اليمنية، وزارة الإعلام والثقافة، الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٩م، ص١٠٧.

(٢) د. عبدالله فارع عبده: اليمن من الإمامة إلى قيام الجمهورية، دراسة في الخلفية التاريخية لثورة ٢٦ سبتمبر، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، ط١، ٢٠٠١م، ص٥١ .

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, P.61.

الموقف العربي من قيام الاتحاد:

بصفة عامة، كان الموقف العربي غير إيجابي من قيام الاتحاد في جنوب اليمن، لأسباب كثيرة، من بينها التضامن مع موقف حكومة الإمام، ومع القوى المحلية في محميات الجنوب التي كانت تعارض قيام الاتحاد، وكذلك بسبب العلاقة المتوترة بين بعض الدول العربية وبريطانيا، غير أن السبب الأهم من ذلك كله هو أن قيام ذلك الاتحاد الذي أشرف عليه البريطانيون، جاء في وقت بلغ فيه زخم الحركة القومية العربية المناهض للمشاريع السياسية الغربية ذروته، ولذلك وقفت معظم الدول العربية في غضون ذلك الزخم، ضد قيام الاتحاد الفيدرالي في جنوب اليمن، وعبرت عن ذلك الموقف بوضوح الجامعة العربية، التي وقفت باستمرار كما لاحظنا من قبل، إلى جانب حكومة الإمام في نزاعها الطويل مع البريطانيين حول الجنوب.

فعلى أساس المذكرة التي قدمها وفد اليمن إلى الجامعة العربية قبل المفاوضات على قيام اتحاد الجنوب، التي يشكو فيها العدوان البريطاني على المناطق المنتفضة في المحميات في سنة **١٩٥٧**م، أصدرت الجامعة العربية في سبتمبر من تلك السنة استنكارها لذلك العدوان، وأكدت من جديد في ذلك القرار "**تأييدها لكفاح اليمن المشروع لتحرير جميع أراضيه**" كما أوصت الدول الأعضاء بمواصلة الجهود في المحافل الدولية وغيرها لتحقيق مطالب اليمن المشروعة[(١)].

وفي أثناء المفاوضات التي كانت تدور في عدن لتأسيس الاتحاد، أقر مجلس الجامعة في سبتمبر **١٩٥٨**م: "**دعوة وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشرح قضية الجنوب اليمني المحتل في جميع المناسبات في أوساط الأمم المتحدة، وذلك تعريفًا لمندوبي الأمم المتحدة، وللرأي العام العالمي**

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي السابع والعشرين، ١٨ مارس - ٤ سبتمبر ١٩٥٧م، ص٢٨.

بتطور هذه القضية"[١]، وقبيل قيام الاتحاد الفيدرالي في محمية عدن الغربية، وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوة إلى جميع البلدان العربية الأعضاء، للاتفاق على عمل مشترك لتحطيم هذا الاتحاد[٢].

واستنكر حينها **عبد الخالق حسونة** الأمين العام للجامعة العربية، سعي بريطانيا لإقامة اتحاد في الجنوب قائلاً: "**إن محاولة بريطانيا إقامة اتحاد في جنوب اليمن ترجع إلى نحو عشرين عامًا خلت، حين بدأت تعمل على فصل الجنوب عن اليمن وسائر الوطن العربي. وقد وضعت منذ سنوات مشروعًا، لكنه وئد بفضل نضال أهل الجنوب وموقف اليمن وسائر البلدان العربية**"[٣]، وأبدى تعجبه في ذلك التصريح من أن البريطانيين لم يتخلوا عن أساليبهم العتيقة، ومن أن تأتي محاولتهم في وقت تعلو فيه كلمة القومية العربية، ويقترب فيه الاستعمار من نهايته، ومضى في ذلك التصريح قائلاً: " **لا ريب أن مشروعًا يفصل ست ولايات في الجنوب اليمني عن الوطن الأم ويضع يد المحتل على شؤونه، ويهيئ له الاستقلال بشتى الوسائل، لا ريب أن مشروعًا كهذا جدير بتضامن أهل الجنوب والعرب جميعًا في مقاومته** "[٤].

وقبيل قيام الاتحاد بأيام وبالتحديد في **٢٧** يناير **١٩٥٩**م أصدر مجلس جامعة الدول العربية بيانًا ندد فيه بمشروع الاتحاد الفيدرالي المزمع إقامته في جنوب اليمن، ووصفه بأنه يرمي إلى تمكين السيطرة البريطانية على تلك المناطق، وعزلها نهائيًا عن اليمن وإخراجها من حظيرة العرب، وحيى المجلس

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي التاسع والعشرين، ٣١ مارس - ٩ سبتمبر ١٩٥٨م، ص ٣٠٩ .

(٢) King: Imperial Outpost-Aden, P.63.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي الحادي والثلاثين، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص ٢٤٢.

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي الحادي والثلاثين، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص ٢٤٢.

من وصفهم بالأحرار في جنوب اليمن من السلاطين والأمراء والمشايخ الذين رفضوا ذلك المشروع، وأضاف ذلك البيان القول: " **إن الجامعة العربية مدفوعة بروابط الأخوّة العربية ستبذل قصارى جهدها لمقاومة السياسة التي بيّتت لتلك الأقاليم... ولهذا فإننا نناشد إخواننا في الجنوب الثبات في موقفهم الوطني، وأن الجامعة العربية لن تتوانى في شد أزرهم ومناصرتهم بكل ما تستطيع من جهد** "(١).

وعند قيام الاتحاد، تعرض منذ الساعات الأولى لقيامه، لنقمة وانتقادات حادة ليس من الرأي العام العربي فحسب، بل ومن الجهات العربية الرسمية(٢)، فالأمين العام للجامعة العربية صرح بعد قيام الاتحاد في ١١ فبراير ١٩٥٩م بأيام قليلة، بعزم العرب على إفشال المخططات البريطانية الرامية إلى تكوين اتحاد لدويلات جنوب الجزيرة العربية، مؤكدًا القول: " **إن بريطانيا سوف لن تتمكن من تدعيم أوضاعها في هذا الجزء من العالم** "(٣)، ومع أن الجامعة العربية وعدت ببذل قصارى جهودها لدى الدول الصديقة من أجل الضغط على إنجلترا لحملها على إعادة النظر في قرار قيام الاتحاد، وبالقيام بحملات دعائية وإعلامية بهذا الصدد، لكن من الناحية العملية لم يكن هناك من أثر ملموس لما وعدت به الجامعة العربية، التي كانت دولها في ذلك الوقت تمر في خلافات في منتهى الحدة، والأكثر من ذلك فقد تجنبت الجامعة العربية تقديم شكوى رسمية بالبريطانيين إلى الأمم المتحدة، ولا يوجد سبب قوي يبرر ذلك التصرف، لكن ربما لأنها كانت تدرك أن معظم الدول الأفريقية والآسيوية الأعضاء في الأمم المتحدة، كان ينحصر دعمها في المساعي الهادفة إلى تحرير اليمن الجنوبي،

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي الحادي والثلاثين، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص ٢٤٢.

(٢) King: Imperial Outpost-Aden, P.63.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي الحادي والثلاثين، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص١٥٥.

وليس في دعم مساعي حكومة الإمام الهادفة إلى ضمه إليها، ولذلك أوكلت الجامعة العربية مسألة طرح قضية الجنوب في الأمم المتحدة إلى حكومة الإمام.

وعلى الرغم من عدم صدور تصريحات رسمية من الحكومة المصرية، تعارض فيه قيام الاتحاد في جنوب اليمن، إلا أنها شكلت في كل الأحوال، أخطر التهديدات التي تعرض لها ذلك الاتحاد منذ كان مشروعًا، فلا ريب في أن قيام ثورة يوليو في مصر والتزام قادتها بالفكر القومي العربي قد ساعد على تنشيط النضال السياسي في الأقطار العربية لا سيما الخاضعة للاستعمار، وساعد على خلق تيار قومي جارف سرعان ما ازداد اتساعًا وعمقًا، ووصل ذروته في أواخر الخمسينيات من خلال ثورة العراق والوحدة بين مصر وسوريا[١]، ونتيجة لذلك فقد أصبحت القاهرة الطاقة الثورية التي انطلق منها شعاع الأمل العربي، والنموذج الذي قدمته الثورة المصرية وأصداء الخطابات التي كان يلقيها عبد الناصر كانت المحرك الرئيس لمعظم الثورات والانتفاضات العربية، بما فيها تلك الانتفاضات والمظاهرات والإضرابات التي جرت في عدن ومحمياتها، وبسبب انجذاب الحركة الوطنية في الجنوب التي كانت تعارض بريطانيا وحكام المحميات، إلى القاهرة في ذلك الوقت الذي بلغ فيه المد الوطني العربي أقصى مداه، كانت خشية هؤلاء الحكام من القاهرة ظاهرة واقعية، فخطابات عبد الناصر التي كانت تحرض على مقاومة الاستعمار، وعملائه، ومشاريعه في المنطقة، شكلت دافعًا قويًا للقوى التي كانت تعارض الاتحاد في الجنوب ووسعت من شعبيتها، وبسببها المباشر أو غير المباشر، لم يستطع الاتحاد أن يباشر ما كان يمكن أن يكون له من تأثير.

وأسهم في زيادة العداء العربي لاتحاد الجنوب، رفض البريطانيون لطلبات عدة دول عربية، بفتح قنصليات لها في مستعمرة عدن أو في المحميات، وعلى

(١) د. عبدالعزيز المقالح: عبدالناصر واليمن "فصول من تاريخ الثورة اليمنية" دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٦م، ص٩٦.

ما يبدو فقد كانت بريطانيا تخشى من أن يؤدي نشاط تلك القنصليات العربية إلى تشجيع الحركة الوطنية المعادية لها وللحكومة الاتحادية، ولذلك رفضت تلك الطلبات وبررت رفضها بأن المنطقة في طريقها إلى الاستقلال ولا يمكن أن تقيد نشاطها الدبلوماسي من الآن، وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا العذر هو أنه غير مقنع، لأن سلطات غربية عديدة (الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا) وأفريقية (أثيوبيا، والصومال) وآسيوية (الهند، وباكستان) كانت لها دوائر قنصلية وتجارية في عدن(١).

وتباينت مواقف الدول العربية، التي التقت في معارضتها لقيام الاتحاد الفيدرالي، تجاه قضية مستقبل جنوب اليمن من دولة إلى أخرى، وبعض الدول تباينت مواقفها من مرحلة إلى أخرى، فمصر تأرجحت مواقفها قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة تجاه تلك القضية، فتارة كانت تدعم رابطة أبناء الجنوب العربي والسلاطين المرتبطين بها، الذين كانوا يعملون على قيام دولة مستقلة في الجنوب، وتارة أخرى كانت تدعم مطالب الإمام في جنوب اليمن(٢)، لكن بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وانضمام دولة الإمام إليها جعل الجمهورية العربية المتحدة تتبنى موقف حكومة الإمام بشكل كامل، واندفعت بشكل أكبر، كما سنرى في فصل قادم، في دعم الموقف اليمني بعد قيام ثورة سبتمبر **١٩٦٢**م في شمال اليمن.

ووقفت العراق لا سيما في أثناء رئاسة عبد الكريم قاسم، موقفًا مساندًا لمطالب الإمام في جنوب اليمن، فنددت بقيام الاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوب، واتهمت الحكومة البريطانية بأنها تحاول سلخ إمارات الجنوب عن اليمن(٣)، وفيما يبدو فإن حكومة الجمهورية الجديدة في العراق، التي كانت

(١) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص١٥٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٦.
(٣) صوت الجنوب: عدن، العدد (٣)، ٢ يوليو ١٩٦١م.

تطالب هي الأخرى بضم الكويت، أرادت كسب تأييد حكومة الإمام لمطلبها ذلك، وهنالك دول عربية أخرى اختلفت وجهة نظرها تجاه قضية الجنوب عن تلك التي تبنتها الجمهورية العربية المتحدة، والعراق، إذ كانت تطالب بجلاء الاستعمار البريطاني عن الجنوب، ولا تطالب بضمه إلى " المملكة المتوكلية " في شمال اليمن[١]، وفضلاً عن ذلك فقد كانت أقل حدة في مواقفها من الاتحاد الفيدرالي، وأبرز تلك الدول المملكة العربية السعودية، التي ظلت تطلق على ما كان يعرف بالمحميات اسم: "**الجنوب العربي**" كما كان يسميه دعاة وحدته واستقلاله وليس الجنوب اليمني كما كانت تسميه بعض القوى السياسية المعارضة في الجنوب، أو بعض الأنظمة العربية الجمهورية، التي كانت تعادي بريطانيا بوضوح، ففي رد الملك سعود بن عبد العزيز على برقية سلطان لحج المعزول علي عبد الكريم في ديسمبر **١٩٥٨**م، ما يوضح الموقف السعودي من قضية الجنوب إذ قال فيه: " **تلقينا برقية عظمتكم بشأن الموقف في لحج والجنوب العربي، وأن مساندتنا ومعاضدتنا لطلب عظمتكم والجنوب العربي نعتبرها واجبًا، كما لا نقر أي تدخل أجنبي في أي بقعة من بقاع البلاد العربية، ونستنكره، بل نؤيد كل عربي يريد استقلال بلاده**"[٢].

وأخيرًا يمكن القول أنه على الرغم من المعارضة الشديدة التي اعترضت طريق الاتحاد الفيدرالي في جنوب اليمن، وصعوباته الداخلية المعقدة والعديدة، فقد استطاع أن يتقدم ويتوسع في خلال السنوات الثلاث الأولى من قيامه، ففي إبريل **١٩٦٠**م انضمت إلى الاتحاد ثلاث ولايات أخرى هي سلطنة العوالق السفلى، واتحاد دثينة، ومشيخة العقربي، وفي مارس **١٩٦٢**م انضمت إليه سلطنة الواحدي من المحمية الشرقية[٣]، وفي بداية عام **١٩٦٣**م انضمت إليه

(١) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ١٥٤.
(٢) اليقظة: العدد (٢٩١)، ١٧ ديسمبر ١٩٥٨م.
(٣) صوت الجنوب: العدد (٤٢)، ١ إبريل ١٩٦٢م.

كل من عدن، التي سنستعرض عملية ضمها بالتفصيل في الفصل الآتي، وسلطنة الحواشب، ومشيخة الشعيب، ليصبح عدد ولايات الاتحاد في عام **١٩٦٤م** سبع عشرة ولاية بعد انضمام سلطنة العوالق العليا ومشيختي المفلحي والعلوي، وهو أقصى حد بلغ إليه الاتحاد[١].

فأصبحت بذلك معظم سلطنات المحمية الغربية ومشيخاتها في إطار الاتحاد الفيدرالي الذي عدل اسمه في إبريل **١٩٦٢م**، عندما بدأ التمهيد لضم عدن من **(اتحاد إمارات الجنوب العربي)** إلى **(اتحاد الجنوب العربي)**[٢]، وبقيت خارج الاتحاد فقط سلطنة يافع العليا ومشيخاتها، وأجزاء من يافع السفلى التي كانت تخضع للسلطان المعارض للبريطانيين محمد عيدروس، وبعض مناطق ردفان التي رفضت الارتباط بالاتحاد، والالتحاق بسلطة أمير الضالع، وكذلك سلطنات المحمية الشرقية الثلاث (القعيطي، الكثيري، المهرة)، التي ظلت على أوضاعها القديمة، ولم تفلح الجهود التي بذلها البريطانيون وحكام الاتحاد في جر زعمائها للانضمام إلى اتحاد الجنوب العربي.

❁❁❁❁❁

(١) التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي (١٩٦٤-١٩٦٥م)، ص ١٧٩.

(٢) Europa Publication Limited: The Middle East and North Africa, (1965-1966) London, 1965, P.72.